مؤقت



مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

الجلسة **٤٢٥٧ (الاستئناف ١)**

الثلاثاء، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، الساعة ٠٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيد جاياكومار	(سنغافورة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	أوكرانيا	السيد كوتشينسكي
	آيرلندا	السيد ريان
	بنغلاديش	السيد تشودري
	تونس	السيد بن مصطفى
	جامايكا	الآنسة دورانت
	الصين	السيد شن غوافانغ
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيزو
	مالي	السيد عوني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد نيوور
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات

رسالة مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لسنغافورة لدى الأمم المتحدة (S/2001/21)

01-21480 (A)
0121480

استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): نرحب بكم، سيدي الرئيس، في المجلس ونود أن نثني على سنغافورة لقيامها بمبادرة تنظيم وعقد هذه المناقشة صباح اليوم، والتي وجدتها، مثلما وجدها زملائي بالتأكيد، مثيرة للاهتمام الشديد.

ولقد استجبت إلى الاقتراح بأن ننتهز فترة الغداء للتفكير في بعض البنود التي أثارها هذا الصباح مساهمون بقوات ممن تكلموا. ولقد تم طرح العديد من التوصيات والعديد من الأفكار. وكما تشير الورقة التي أعدتها الرئاسة، يوجد بالفعل تاريخ طويل من القرارات المتعلقة بمسألة كيفية وجوب تنظيم المشاورات بين مجلس الأمن والمساهمين بقوات. ومن الواضح أن الوضع - ولا أعتقد أن هذه مسألة سوء نية من ناحية أي أحد، وفي الحقيقة إنني واثق تماما أن الأمر ليس كذلك - لا يزال غير مريح، كما تأكد مرارا عبر السنوات وتأكد بوضوح صباح اليوم.

ودعوني أضيف القول بأن الوضع ليس مريحا من وجهة نظرنا أيضا. ولقد فكرنا كثيرا في الحاجة إلى تحسين تبادل المعلومات. فأعضاء مجلس الأمن وكذلك كل أعضاء الأمم المتحدة يحتاجون إلى تعاون أقوى بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن، وأضيف على ذلك بين الأمين العام والأمانة العامة. ولدينا هنا على الأقل ثلاثة أطراف رئيسية، وليس طرفين فحسب.

وأعتقد أن هدفنا المشترك، مثلما اتضح صباح اليوم أيضا، هو أننا نريد جعل عمليات حفظ السلام أكثر فعالية وأكثر كفاءة. ولكي نفعل ذلك، نحتاج إلى شراكة حقيقية، والتي تتطلب نوعا ما من التغيير في العقلية، كما أعتقد، ومثلما نوه بعض المتكلمين صباح اليوم. ولا بد من أن يرى المساهمون بقوات ومجلس الأمن والأمين العام بعضهم البعض بوصفهم شركاء في مسعى مشترك له غرض مشترك.

وأود التذكير بالنصيحة التي قدمها صباح اليوم السفير هاينبيكر حول دمج السلطة بالمخاطرة. وأعتقد أن هذه طريقة جيدة للغاية للنظر إلى المسألة. وهذا يتطلب الإسهام والإرادة والالتزام من كل طرف في هذه الشراكة لكي تعمل بشكل أفضل. ويعني ذلك المشاركة المفيدة والنشطة، والتفكير وإيلاء الاعتبار للشركاء الآخرين. وهذا لا يعني بالضرورة آليات جديدة، إذ لدينا العديد من الآليات وهناك العديد من الأفكار التي تم طرحها وتجربتها في الماضي. يمكننا عقد الاجتماع بعد الاجتماع، وفي أشكال وأنماط زمنية مختلفة، إلا أن هناك خطورة أن تصبح، كما أشار واحد على الأقل من المتكلمين هذا الصباح، اجتماعات طقسية إذا لم نضع المضمون والروح الصحيحين فيها.

كذلك أريد التنويه، فيما يتعلق بأولئك الذين تكلموا حول فعالية عمليات الأمم المتحدة والحاجة إلى ضمان أمن عمليات حفظ السلام، إلى أن الولايات المتحدة تظل أكبر مساهم في شرطة الأمم المتحدة المدنية، حيث لديها أكثر من ٨٠٠ موظف منتشرين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولذلك فإننا نتعاطف جدا مع مخاوف المساهمين بقوات بشأن سلامة موظفيهم.

وخلاصة القول هنا هو أنه ينبغي أن نكون جميعا راغبين في وسائل الاتصال الفعالة، والتي تقدم للمساهمين بقوات المعلومة السليمة وفي الوقت المناسب، والتي تقدم إسهاما في صنع قرار مجلس الأمن، والتي تحسن التنفيذ وتحسن وضوح الولايات، والتي قبل كل شيء تفرز أهدافا أوضح وأداء أفضل. وسوف يتطلب هذا اتصالات نافعة ومتفاعلة بين المساهمين بقوات والأمانة العامة ومجلس الأمن.

والنموذج الجيد لهذا – وأفضل نموذج رأيته حتى الآن والذي استشهد حتى به آخرون صباح اليوم – هو سلسلة الاجتماعات التي عقدناها بشأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في الخريف الماضي وبعثة مجلس الأمن التي زارت بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، والتي قمنا فيها باتصالات جيدة غير رسمية وواعية والتي كانت بالفعل تتناسب مع المعايير التي كنت أناقشها لتوي.

إن وفد بلادي منفتح على الأفكار الجديدة لبناء عملية أفضل والتغلب على القصور الذاتي. ويجب أن يكون شاغلنا الآخر الرئيسي هو الحفاظ على كفاءة مجلس الأمن وأدائه للمسؤوليات، كما يحددها الميثاق. ولقد تكلم عدة أشخاص عن ذلك أيضا صباح اليوم. ولا نعتقد أنه من الحكمة أن نشوش على مسؤوليات الأطراف في هذه الشراكة أو أن نعرقل صنع قرار المجلس. إننا على ثقة في قدرتنا على تحسين هذه الشراكة بدون أن نفعل ذلك.

وباستطاعتنا أن نستخدم آليات قائمة. كما يمكننا إقامة اتصالات أكثر تفاعلا بين المساهمين بقوات والأمانة العامة ومجلس الأمن. ينبغي على المساهمين بقوات أن يأخذوا المبادرة عندما يشعرون بأن ذلك مناسبا، أو عندما يشعر مساهم واحد بقوات، في هذه الحالة، بالحاجة إلى ذلك. وفي هذا الصدد، أحيي نائبة الأمين العام على تعليقاتها صباح اليوم بشأن انفتاحها وانفتاح إدارة عمليات حفظ السلام في هذا الخصوص. هذا هو التوجه السليم وينبغي الاستفادة منه.

لقد أنجزنا الكثير في الأشهر الستة الماضية، مع تقرير الإبراهيمي ومتابعة تعزيز إدارة عمليات حفظ السلام وكذلك عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومن الضروري أن نواصل ذلك الجهد، حيث أن هذا العمل يكمن في صلب الحاجة إلى توفير قدرات حقيقية على مواجهة المشاكل التي ما برحنا نتناقش بشأنها. وعلينا أن نعمل لترجمة قرار مجلس الأمن ١٣٢٧ (٢٠٠٠) إلى الواقع. فهو يتضمن أفكارا جيدة ونوايا حسنة، ومن الضروري أن نعمل لإخراجها إلى حيز الوجود. وأود أيضا أن أردد اقتراح ممثل باكستان وغيره بأن نلقي نظره، ونحن في غمرة هذا الجهد، على موارد إدارة عمليات حفظ السلام، للتأكد من توفر الموارد التي تحتاجها لتنفيذ عملية من هذه العمليات، بل وللتأكد أيضا من توفر الموارد المطلوبة لإقامة صلة وثيقة وفعالة مع مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات.

ووفد بلدي على استعداد للنظر في أفكار جديدة تستهدف دعم هذه العملية، ولكننا، كما قلت، من قبل لا نخلط بين الآليات وزيادة الاجتماعات والمضمون والتعاون والشراكة. إننا جميعا على علم بالمشكلة، فقد كانت موجودة منذ فترة. ونحن مستعدون لأن نعمل جاهدين لمعالجتها، ونقترح الشروع في ذلك دون مزيد من التأخير.

السيد جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يسعدنا كثيرا أن نراكم اليوم في مقعد الرئاسة. وأود أن أشكركم، سيدي الوزير، على النهج المبدع للغاية الذي يتخذه وفدكم في هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر نائبة الأمين العام على بيانها الذي هيأنا لبداية طيبة.

لقد تكلم ممثل السويد الدائم هذا الصباح باسم الاتحاد الأوروبي، وما قاله عبر عن آراء المملكة المتحدة بشأن النقاط الأساسية لهذه المسألة. ولكنني أود أن أضيف بضع كلمات من منظورنا الخاص بصفتنا عضوا في مجلس الأمن وبصفتنا أيضا، بشكل أو آخر، مساهما منتظما ورئيسيا في حفظ السلام. وأود أيضا أن أعبر عن رد فعلي على بعض البيانات الموضوعية والمثيرة للاهتمام التي أدلت بها البلدان المساهمة بقوات هذا الصباح، والتي تحدد عددا من النقاط التي سيكون علينا أن نأخذها في الحسبان.

وإنها لفكرة طيبة حقا أن تكون هذه المناقشة على هذا النمط. فبينما نعكف، نحن أعضاء مجلس الأمن وغيرنا في منظومة الأمم المتحدة الأوسع، على مناقشة كيفية جعل عمليات حفظ السلام تعمل بشكل أفضل، بدأ شيء واحد يبرز واضحا، وهو أننا، أي مجلس الأمن والأمانة العامة - نحتاج إلى نهج شامل لحفظ السلام، نهج ينظر إلى الإصلاح بطريقة متماسكة ويرفع مستوى القدرات المهنية لجهود الأمم المتحدة على نطاق المنظومة. والبلدان المساهمة بقوات يجب أن تكون شريكنا الرئيسي في هذا المضمار واتفق تماما مع السفير كوننغهام في تشديده على أهمية الشراكة.

والورقة غير الوثائقية التي عممها وفدكم، سيدي الرئيس، قبل هذه المناقشة أقرت بأن هذا الموضوع ليس جديدا، ولكنه طفا على السطح بقوة مرة أخرى في الأشهر الأخيرة. وبعض المساهمين بقوات في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تكلموا صباح اليوم عن تجاربهم الخاصة في تلك العملية. وربما تكون نقاط الانتقاد غير واضحة ومحددة بالقدر الذي يوحون به في بعض الأحيان، ولكننا يجب أن نستوعب ما قالوه بدقة. كما أن تقرير الإبراهيمي أشار أيضا إلى ضرورة إشراك البلدان المساهمة بقوات في عملنا بطريقة أكثر منهجية.

والحقيقة هي أن عمليات حفظ السلام في عام ٢٠٠١ تواجه تحديات أكثر تعقدا بكثير من قدرة الآليات التي نفذناها حتى الآن على مواجهتها. فقد تغيرت طبيعة الصراع، وأصبحت الوحدات الوطنية تكلف بالقيام بعمل أكثر مشقة لتأمين السلام في الحالات التي يصعب فيها تحديد أطراف الصراع، وحيث يكون التزام هذه الأطراف بالسلام متأرجحا في أغلب الأحيان أو أسوأ من ذلك. لقد كلفت الوحدات بمهام جديدة وأكثر صعوبة في حالات معقدة بشكل متزايد، ولا يكون حل المشاكل السياسية فيها بالضرورة عن طريق نشر قوة أو باتفاق سلام.

ويجب أن نكون واضحين في أن مزايا النهج التعاوني الأكثر فعالية لا تكمن في مجرد بناء علاقات أفضل مع البلدان المساهمة بقوات، رغم كون ذلك مهما. فالسعي إلى عمليات أكثر فعالية لحفظ السلام يعني كفالة أن تكون البلدان المساهمة بقوات على علم بما هو متوقع سواء بشكل عام أو في مجالات محددة. والمشاورات الأفضل والأكثر انتظاما ستضمن عدم وصول الوحدات الوطنية إلى الميدان وهي غير مستعدة أو غير مجهزة بما يلزم البعثة التي يتوقع مجلس الأمن من هذه الوحدات أن تنفذها؛ وستعني وجود عملية أكثر تماسكا، ووجود فكرة واضحة لدى جميع المساهمين عن الأهداف التي حددها مجلس الأمن. وستساعد على كفالة ألا تظل القرارات التي نتخذها نمورا من ورق وعقيمة في الممارسة العملية، لأن المساهمات الضرورية لا يمكن أن تتوفر لولاية مفرطة في الطموح.

ويسلم الجميع بأن الترتيبات التي كانت لدينا في الماضي للتعاون مع البلدان المساهمة بقوات لم تحقق النجاح المطلوب. والجلسات العادية كانت في معظم الأحيان بلا منهج أو هدف، وخالية من أي تبادل يذكر للآراء، حتى وإن كان الذنب في ذلك لا يقع على جانب دون الآخر. إننا نحتاج إلى معرفة رأي المساهمين الحاليين أو المحتملين في القرارات التي نعتزم اتخاذها. وهم يحتاجون إلى تمكينهم من التعليق على تحليل الأمانة العامة ومجلس الأمن للحالة. وعلى سبيل المثال، ما هي المعلومات التي يمكن أن يحصلوا عليها من وحداتهم في الميدان والتي يمكن أن يكون لها تأثير على اعتباراتنا؟ ونحتاج إلى أن نشرح لهم بشكل أفضل الشواغل المحددة التي توجه عملنا. والهدف هو، كما يشير بيان الاتحاد الأوروبي، إيجاد قدر أكبر من الشفافية خلال كل مراحل أي عملية لحفظ السلام.

وهذا لا يعني أن يتخلى مجلس الأمن عن واجباته بمقتضى الميثاق. والبلدان المساهمة بقوات لا تجادل، على

ما أظن، في أن مجلس الأمن هو صاحب قراراته، اتساقا مع مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. إلا أنه من واجبنا أن نفعل ذلك على أساس التشاور على أوسع نطاق ممكن. وقراراتنا يجب أن تكون صحيحة، وتنفيذها يجب أن يكون سريعا وفعالا. فليس هناك أي نظام للدفاع الوطني ولا أية مؤسسة كبيرة يمكن أن تفصل بين عملية صنع القرار فيها وعملياتها التنفيذية إلى الحد الذي وصلت إليه الأمم المتحدة حتى الآن.

ونحتاج أيضا إلى أن نضع نصب أعيننا أن مشاورات مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات لا يمكن أن تغطي جميع المسائل على أرض الواقع. والمشاورات غير الرسمية بين تلك البلدان وإدارة عمليات حفظ السلام ستظل حيوية بالنسبة لمهمة إعداد عمليات فعالة لحفظ السلام ومدها بمقومات البقاء. وهذا، كما أوضح بيان الاتحاد الأوروبي، سيتطلب إجراء حاسما لإعطاء الأمانة العامة القدرة التي تحتاجها لأداء هذه المهمة. ومع أن الوظائف الجديدة التي أقرتها اللجنة الخامسة قبل عيد الميلاد تعد بداية طيبة، فلا نزال بحاجة إلى اتخاذ مزيد من الخطوات لتحسين القدرة على التخطيط لدى المنظمة والأفراد العسكريين والشرطة المدنية. وتدفق المعلومات على النحو الواجب إلى المساهمين بقوات يعني كفالة أن تكون لدى الأمانة العامة قدرة تحليلية سليمة. وعلينا أن نعيد النظر في مفهوم أمانة المعلومات والتحليل الاستراتيجي الذي ورد في تحليل الإبراهيمي.

والقرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) وفر لنا إطارا جيدا لكل هذا العمل. وسيساعدنا في هذا الصدد عقد جلسة سرية في المراحل الرئيسية لبحث تطوير ولايات أو إعداد ولايات جديدة. ولكن وضع إجراءات جديدة ما هو إلا نصف المهمة. إننا نحتاج أيضا إلى تغيير تدريجي في مواقفنا. فنحن في مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات نتحمل مسؤولية مشتركة عن جعل تلك المشاورات مثمرة: إي إجراء تبادل للآراء بطريقة صريحة ومباشرة، والاستماع إلى ما يقوله الآخرون.

عندما تكلمت في المناقشة التي أجراها المجلس في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن موضوع ”لا مخرج بدون استراتيجية“، اقترحت تشكيل فريق عامل تابع للمجلس للنظر في قضايا حفظ السلام العامة دون تحديد. وأعتقد أن الوقت قد حان الآن لاتخاذ قرار بشأن هذه الفكرة، فهذا سيزود مجلس الأمن بأداة جديدة لتعزيز فعالية عمله في هذا المجال، مع احترام امتيازات الجمعية العامة.

ومن شأن إنشاء فريق عامل أن يوجد تماسك في الطريقة التي يتناول بها المجلس عمليات حفظ السلام التي كثيرا جدا ما يجري التعامل معها حاليا بطريقة مخصصة في مناقشة جزئية أو من خلال مناقشات مواضيعية. ومن شأن هذا أن يسمح لنا بأن نتخذ خطوة إلى الوراء من وقت لآخر وأن نتفحص الاتجاهات العامة في عملنا المتعلق بعمليات حفظ السلام، وأن نتعلم من الدروس حيثما أمكننا ذلك. ويمكن لهذا الفريق أن يجري دراسة متعمقة للقضايا التي تسبب المشاكل، كما أنه سيساعدنا على أن ننظر بعناية في أساليب عملنا. ولا بد لنا من التأكد من أننا نحصل على أفضل مشورة عسكرية، وأن قراراتنا سليمة من الناحية العسكرية. وسيعطينا الفريق العامل الآلية اللازمة لمعالجة تلك القضية. وقد يضطلع أيضا بدور في إنشاء علاقة مباشرة وفعالة بشكل أكبر مع البلدان المساهمة بقوات، التي ربما يكون باستطاعتها أن تفكر في تشكيل فريق مماثل لكل عملية من عملياتها الرئيسية.

كما أنه لا ينبغي لهذا الفريق العامل أن يتحاشى تناول المسائل الصعبة التي يتعين أن يواجهها جهاز الأمم المتحدة لحفظ السلام إذا أريد أن يصبح لديه قوة محترفة حقا لصون السلم والأمن الدوليين. ويمكن أن تشمل هذه المسائل

مسائل من قبيل الطبيعة القوية بشكل متزايد لعمليات حفظ السلام الحديثة - وثمة مسألة أخرى أثرتها في المناقشة المفتوحة التي جرت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر تتعلق بالأسباب التي قد تجعل الجيوش الحديثة عالية التقنية غير راغبة في وضع نفسها تحت قيادة الأمم المتحدة وسيطرتها. إن هذه المسائل ليس من السهل معالجتها ونحن لن نكون متفقين عليها بشكل دائم، ولكن إجراء مناقشة صريحة ومفتوحة بشأنها ستساعدنا. والأهم من كل شيء أنها ستساعدنا على أن نرى فيما يتجاوز الافتراض المتكرر أن المواقف السياسية هي التي تسبب المشاكل دائما، عندما تكون هناك صعوبات كثيرا ما تكون محددة ويمكن حلها يتعين معالجتها.

وإني لأتطلع إلى سماع تلخيصكم لهذه المناقشة، سيدي الرئيس. ومن الواضح مما سمعناه من البلدان المساهمة بقوات صباح اليوم أن لدينا غذاء للفكر وحاجة إلى إجراء تغيير عملي. وحيثما توجد أفكار موضوعية لإحراز تقدم يمكنها أن تحظى بتوافق في الآراء، ينبغي لنا أن نتحرك بسرعة نحو اتخاذ قرارات، إلا أنه يتعين علينا أن نكون واضحين من حيث أن المطلوب هو تغيير في النهج وتغيير في الإجراءات بنفس القدر. وقد بدأ وفد بلادي في إجراء هذا التغيير، ونحن نتطلع إلى العمل في تناول شتى المشاكل التي ستواجهنا في المستقبل مع شركائنا في مجلس الأمن وفي منظومة الأمم المتحدة الأعم.

السيد مصطفى (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أرحب بكم بحرارة، سيدي الرئيس، وأن أعرب عن سرورنا لرؤيتكم تترأسون شخصيا هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن، الذي انضم إليه بلدكم توا. وأود أن أثني على السفير محبوباني والفريق العامل معه، الذين يوجهون أعمال المجلس بمهارة وكفاءة منذ بداية هذا الشهر.

وأود أيضا أن أهنئ بلدكم على اختياره مسألة تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات لمناقشتنا اليوم. وقد اكتسبت هذه المسألة أهمية متزايدة في الآونة الأخيرة في ضوء شتى التقارير المتعلقة بعمليات حفظ السلام التي صدرت في العام الماضي، والتي حظيت باهتمام كبير داخل الأمم المتحدة، وأحدثها هو تقرير الإبراهيمي. وقد أطلقت هذه التقارير زخما معينا لتحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ومن بين الأدوات المطلوبة لتحقيق ذلك الهدف تعزيز المشاورات والتعاون مع البلدان المساهمة بقوات.

إن الوثيقة التي قدمتموها إلينا فيما يتصل بهذه المناقشة، والتي نشكركم عليها، تضع مسألة تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات في سياقها التاريخي، وتحدد مجالات ذلك التعاون، وتقترح نقاطا محددة قد تتركز عليها مناقشتنا اليوم. وتكتسي مشاركة الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات في هذه المناقشة أهمية كبيرة.

إن تونس من البلدان المساهمة بقوات، وهي تشارك منذ الستينات في عدة عمليات للأمم المتحدة لحفظ السلام في مناطق شتى من العالم. ونحن نشاطر العديد من الآراء والأفكار التي أعربت عنها البلدان المساهمة بقوات صباح اليوم.

وتضطلع البلدان المساهمة بقوات بدور أساسي في تنفيذ عمليات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن على الصعيد الميداني. ويطلب من جنودها على نحو متزايد تنفيذ ولايات معقدة وتحف بها المخاطر. وبالتالي فإن قرارات مجلس الأمن في هذا المجال تترتب عليها نتائج بالنسبة لهذه البلدان، التي معظمها ليست أعضاء في مجلس الأمن، ومن ثم فإنها لا تشترك في صياغة الولايات التي تكلف بها وحداتها العسكرية.

وقد بينت التجربة أن غياب المشاورات والتعاون مع البلدان المساهمة بقوات يمكن أن يثير صعوبات خطيرة، بل وينشئ حالات محرجة في تنفيذ تلك الولايات، كما وصف ممثلو البلدان المساهمة بقوات ذلك بوضوح صباح اليوم. وما فتئت تلك البلدان تطالب باستمرار بإجراء تحسينات هامة في عملية التشاور. وكثيرا ما تذكر المحن التي تعرضت لها بعثة الأمم المتحدة في سيراليون مؤخرا كمثال للحالات التي قد تنشأ نتيجة عن غياب التعاون والتشاور مع البلدان المساهمة بقوات.

وأدت المناقشة التي جرت في الأشهر الأخيرة داخل الأمم المتحدة بشأن عمليات حفظ السلام إلى جعلنا أكثر إدراكا للحاجة الملحة إلى التعزيز الكبير للتشاور والتعاون بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة. وقد شدد تقرير الإبراهيمي على أهمية إضفاء الطابع المؤسسي على تلك المشاورات. ويتفق الأمين العام تمام الاتفاق في تقريره بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي مع رأي الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فيما يتعلق بالحاجة إلى تعزيز المشاورات بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن من خلال عدة أمور منها اتخاذ إجراءات وإنشاء آليات جديدة. وتؤيد تونس تمام التأييد تلك التوصية، وقد قامت خلال المفاوضات التي جرت في المجلس عند اتخاذ القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي بدعوة المجلس إلى إقرار إضفاء الطابع المؤسسي على المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وعقد جلسات مع هذه البلدان بناء على طلبها. إلا أن المجلس لم يذهب في قراره إلى حد إضفاء الطابع المؤسسي على المشاورات.

ومع ذلك، فإننا نرحب بالحل التوفيقي الذي توصل إليه أعضاء المجلس، والذي نعتبره خطوة أولى في الاتجاه الصحيح. وقد أيدت الجمعية العامة، من جانبها، تعزيز المشاورات، ونحن نرى أن الوقت قد حان الآن لتنفيذ تلك القرارات.

ووفقا للقرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، يتعين على مجلس الأمن أن يعقد جلسات سرية مع البلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك جلسات تعقد بناء على طلبها قبل صياغة ولاية بعثة ما، وطوال تنفيذ تلك الولاية. ونحن نرى أن هذه الجلسات تعتبر جلسات مخصصة الغرض يدور فيها حوار حقيقي بين أعضاء المجلس، والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة حول عملية حفظ السلام المعنية، بحيث يمكن تبادل المعلومات والآراء قبل أن يتخذ المجلس أي قرار بشأن العملية وولايتها. وفي تلك الجلسات، تقوم الأمانة العامة بإبلاغ مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات بنطاق المهمة وبأي مخاطر محتملة. ويمكن أن تتناول هذه الجلسات مسألة أمن وسلامة الموظفين، وهي مسألة شدد عليها عدة متكلمين صباح اليوم. وبهذه الطريقة سيكون بوسع البلدان المساهمة بقوات أن تقيّم الحالة وأن تؤخذ آراؤها في الحسبان.

ونرى أن هذه الصيغة تمثل خطوة أولى يمكن أن تعقبها خطوات أخرى أكبر. وقد اقترح الممثل الدائم للأردن صباح اليوم أن يعقد مجلس الأمن بعد عام من الآن مناقشة أخرى بشأن تعزيز المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، ونحن نؤيد ذلك الاقتراح. ومن الممكن أن يؤدي إجراء مناقشة ثانية إلى إتاحة فرصة لنا لتقييم مدى تنفيذ وقيمة الصيغة التي اتفق عليها المجلس.

وعلاوة على ذلك، فإن عقد الأمانة العامة جلسات إعلامية بانتظام للبلدان المساهمة بقوات ونقلها إليها معلومات هامة شاملة في الوقت المناسب تتعلق بالأفراد على أرض الواقع سيمكنان تلك البلدان من متابعة تطور أية عملية لحفظ السلام في كل مرحلة من المراحل.

وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل عقد اجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات قبل رحيل أية بعثة للمجلس، وذلك للتشاور معها بشأن هدف البعثة. كما ينبغي تكريس اجتماع ثان لتناول نتائج البعثة. في العام الماضي، عقد المجلس اجتماعات عامة لمناقشة نتائج بعض بعثاته. ومشاركة البلدان المساهمة بقوات والدول الأعضاء الأخرى في المنظمة في تلك الاجتماعات توفر شفافية أكبر في عمل المجلس ويوسع أيضا نطاق آراء الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة ويضعها في الاعتبار.

وسيكون من المفيد لمجلس الأمن وللبلدان المساهمة بقوات وللأمانة العامة أن تعقد اجتماعا للتقييم عند اختتام أية عملية لحفظ السلام لاستخلاص الدروس من العملية ولتحديد مواطن القوة والفجوات في إدارتها، الأمر الذي سيساعد على الإعداد الأفضل للعمليات في المستقبل.

أود أيضا أن أؤكد أهمية المشاورات بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات في إعداد مبادئ توجيهية لأفراد حفظ السلام. وتلك المشاورات يمكن أن تساعد على ضمان التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية الموافق عليها.

إن الحوار والتعاون الجديان في جميع مراحل أية بعثة سيمكنان جميع الأطراف المعنية من اتخاذ قراراتها بمعرفة تامة لأية حالة بعينها وسيعززان الثقة المتبادلة وسيشجعان الدول الأعضاء على الإسهام بشكل أكثر في عمليات حفظ السلام. وهذه مسألة إقامة شراكة حقيقية يمكن أن تضمن نجاح عمليات حفظ السلام.

هذه بعض المسائل التي يمكن تناولها في إطار المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. ولكن قد تعقد مشاورات أخرى أيضا في أشكال مختلفة وفقا لتطور الأحداث في المستقبل.

وبالإضافة إلى المبادئ التي وجهت دائما عمليات حفظ السلام فإنها، لكي تنجح، يجب أن تعتمد، على عناصر عديدة. وتلك تتضمن ولايات واضحة، وموارد كافية، وتشاورا، وتعاونا وتنسيقا على جميع المستويات. ومناقشة اليوم ستسهم دون شك في إيجاد الطرق لإعطاء دفعة جديدة للتعاون بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي بأن أرحب بكم بحرارة بالنيابة عن جامايكا حكومة وشعبا. ووفد بلادي واثق بأن هذه المناقشة ستكون مفيدة للغاية، تحت قيادتكم في مساعدة الأمم المتحدة والدول الأعضاء بها لمعالجة تعقيدات عمليات حفظ السلام المتزايدة. ووفد بلدي يهنئكم ويهنئ وفد سنغافورة على بعد نظركم في عقد هذا الاجتماع.

السيد الرئيس، إن ورقة وفد بلدكم بشأن تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات تساعد على تركيز مناقشتنا. لقد أبرزت أن البلدان المساهمة بقوات ربما تكون أهم العناصر التي لا بديل عنها لأية عملية لحفظ السلام وأن العلاقة بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة ذات أهمية بالغة. وكما بُين في ورقة وفد بلدكم، فإن الغرض من هذه المناقشة المفتوحة هو إتاحة فرصة أمام جميع المساهمين في حفظ السلام التابع للأمم المتحدة للتفكر بشأن التجارب الأخيرة، بغرض استخلاص بعض الدروس التي يمكن تعلمها.

لقد أتيحت لنا فرصة للاستماع إلى شواغل وتوصيات بعض البلدان المساهمة بقوات. ووفد جامايكا يشكرها على إشراكنا في خبراتها وعلى مساهمتها ولمقترحاتها البناءة المفيدة. وجامايكا تؤيد تأييدا تاما أية مبادرة في مجلس الأمن، تستهدف تحسين عملية المشاورات بين مجلس الأمن

والبلدان المساهمة بقوات. واشتراك وفد بلدي في دراسة تقرير الإبراهيمي، وتأييدنا فيما بعد لاعتماد توصيات الفريق العامل بشأن المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، يدلان بوضوح على التزامنا بهذه العمل. ومناقشة المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، تحت رئاسة هولندا، بشأن المسائل المتعلقة باستراتيجيات الخروج لعمليات حفظ السلام كانت دليلا آخر على الجدية التي ينظر بها مجلس الأمن إلى كل الأمور المتعلقة بعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

لقد درس الفريق العامل المعني بتقرير الإبراهيمي الآليات والإجراءات لتعزيز المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات سواء الحالية أو المحتملة. ونظر أيضا في كيفية القيام بذلك قبل وبعد إنشاء أية عملية لحفظ السلام، وعلى وجه الخصوص بحث المسائل التي تؤثر على سلامة وأمن أفرادها وآثار استخدام أي بعثة للقوة. ونتيجة لتلك الدراسة، تقدم الفريق العامل ببعض التوصيات المحددة إلى مجلس الأمن.

والمجلس، بإصداره القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وبموافقته بالتالي على المقررات والتوصيات المرفقة اتخذ نظرية جديدة بشأن عمليات حفظ السلام. وهذه النظرية الجديدة تضع أهدافا واضحة محددة لحفظ السلام التابع للأمم المتحدة. وفي تلك النظرية الجديدة، علاقة المجلس ومستوى المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات يوليان اهتماما غير مشروط.

إن المقررات الواردة في المرفق بالقرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) واضحة جدا بالنسبة لأهداف المجلس المتعلقة بالتحديد بالبلدان المساهمة بقوات. وهي تشمل أهمية وضع نظام محسن للمشاورات بين البلدان المساهمة بقوات، والأمانة العامة ومجلس الأمن. والغرض المعلن هو تبني تفهم مشترك للحالة على أرض الواقع التي يرسل إليها حفظة السلام، وأن تعرف جميع الأطراف المعنية ولاية البعثة ومتطلبات تنفيذها.

والأكثر أهمية، أن المجلس اتفق على أن يعزز بشكل كبير نظام المشاورات القائم عن طريق عقد اجتماعات خاصة مع البلدان المساهمة بقوات بشكل وبمضمون مواتيين لجعل تلك الاجتماعات أكثر تفاعلا وإنتاجية. وفي هذا الشأن، طرح عدد من البلدان المساهمة بقوات توصيات هامة خلال هذه المناقشة بشأن أفضل طريقة لتحقيق أفضل النتائج. وتوصياتها تستحق دراستنا الجادة.

ومما له أهمية أيضا أن البلدان المساهمة بقوات، في ظل نظريتها الجديدة، قد تبادر إلى عقد تلك الاجتماعات مع مجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، فإن المساهمين المحتملين بقوات بعد أن يحددهم الأمين العام يمكن لهم أيضا أن يطلبوا أيضا اجتماعا مع مجلس الأمن في حالة إيفاد بعثة حفظ سلام جديدة أو جارية، خلال تنفيذ مرحلة من عملية ما، وعندما ينظر المجلس في إحداث تغيير، أو تجديد أو إكمال ولاية لحفظ السلام. وعملية التشاور يجب أن تكون مستمرة ويجب أن تمد البلدان المساهمة بقوات بخيار المبادرة بعقد تلك الاجتماعات، حتى وإن كانت تلك الاجتماعات غير متصورة من جانب مجلس الأمن. والأكثر أهمية، أن المساهمين بقوات يجب أن تتاح لهم الفرصة لطلب عقد جلسة كهذه مع المجلس عندما يهدد تدهور سريع في الحالة على أرض الواقع سلامة وأمن قواها.

ومجلس الأمن، بالسعي إلى إعطاء عمليات حفظ السلام ولايات واضحة تتسم بالمصداقية يمكن تحقيقها، يلزم نفسه بالقضاء على كل الشكوك بشأن ما يتوقع من المساهمين بقوات قبل نشر الأفراد التابعين لهم. وبينما تكون كل ولاية مفهومة بوضوح، يجب أن تقرر سلفا مستوى التدريب والمعدات المطلوب لأية عملية لحفظ السلام.

وعندما يكون عنصر الوقت أساسيا، فثمة التزام أيضا، من جانب البلدان المشاركة في الترتيبات الاحتياطية والتي تقوم بتدريب قواها وتجهيزها بصورة ملائمة، حتى تكون جاهزة للاستجابة خلال فترة زمنية قصيرة عندما تطلب لعمليات حفظ السلام. وقد يعتمد نجاح عملية حفظ السلام أو فشلها على السرعة التي يتم بها انتشار حفظة السلام.

والعلاقة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات تمتد إلى ما هو أبعد من ضمان تنفيذ العملية عند الشروع فيها. وقد ناقشنا حتميات وضع استراتيجية مناسبة للخروج بالنسبة لكل مهمة، ومع شروع الأمم المتحدة في مهمات متزايدة التعقيد لحفظ السلام، فإن دور حفظة السلام اتخذ أبعادا جديدة. وإذا وضعنا في الاعتبار أن الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام عملية وليست مجرد حدث، فعلينا أن نلاحظ أن حفظة السلام يوضعون في موقع فريد لضمان أن تتم هذه العملية في بيئة آمنة.

وكما أكد لنا الممثل الدائم لليابان صباح هذا اليوم، فإن الكثير من هذه البعثات يشتمل على عناصر مدنية على نطاق واسع. ونحن نتفق في الرأي على أن من الأهمية بمكان أن يستمع المجلس إلى البلدان التي تساهم بمدنيين أو بالدعم اللوجيستي والمعدات. ويرد ذلك في الوثيقة S/PRST/1996/13. ونحن بحاجة إلى ضمان أن يتم تنفيذها تنفيذا كاملا.

إن مجلس الأمن، باعتماده القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، يؤكد بوضوح نواياه إزاء البلدان المساهمة بقوات، وكذلك إزاء عملية المشاورات خلال مراحل عملية السلام كلها. لكن الأهم هو أن الإجراءات التي يتخذها المجلس أو يفكر في اتخاذها، ينبغي أن تدعم هذا المفهوم الجديد. وقد تصرف مجلس الأمن بالفعل من أجل تحسين مستوى المشاورات. والاجتماعات التي عقدت مؤخرا بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات وفرت فرصة أكبر لتبادل الآراء مما كان في الماضي. ويدرس مجلس الأمن في الوقت الحاضر إنشاء لجنة تعنى بعمليات حفظ السلام، وتتعامل بصفة خاصة مع مجالات حفظ السلام الواقعة في إطار اختصاص مجلس الأمن. وقد طلب رئيس المجلس، بحكمته، من البلدان المساهمة بقوات أن تقدم تعقيباتها على هذه المبادرة خلال هذه المناقشة. واستمع وفدي باهتمام إلى التعقيبات التي أُدلي بها هنا، اليوم، وسيساعدنا ذلك في تحديد اختصاصات لجنة حفظ السلام، لضمان فعاليتها في تحسين عمل مجلس الأمن.

ويؤيد وفدي بالكامل إنشاء الآليات والإجراءات اللازمة في إطار المجلس، والتي من شأنها أن تعزز قدرته على الاضطلاع بعمليات حفظ السلام، بما في ذلك التشاور مع البلدان المساهمة بقوات. وعلينا أن نعمل، فرادى وجماعة، من أجل تحسين هذه العملية.

إن جامايكا عقدت العزم على الاستفادة من دروس الماضي في المستقبل. وبدون السعي إلى تحميل أي طرف مسؤولية الاخفاقات أو عزو الفضل عن النجاح إلى طرف آخر، فإننا نلتزم تماما بالقيام بدورنا في مساعدة الأمم المتحدة على تلافي تكرار أخطاء الماضي بينما نستعد لعمليات حفظ السلام في المستقبل على أساس علاقة تعاونية بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. وعلينا أن نحول كلامنا إلى أفعال.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): يشرفنا أن نرى معالي وزير الخارجية يترأس المجلس اليوم. ونحن ممتنون لرئاسة سنغافورة على مبادرتها بالترتيب لعقد هذه المناقشة بشأن موضوع ذي أهمية كبيرة بالنسبة لأعمال المجلس ويتصل اتصالا وثيقا بصون السلم والأمن الدوليين. ونثني على رئاسة سنغافورة أيضا على نسق اجتماع اليوم: إتاحة الفرصة للبلدان المساهمة بقوات لعرض آرائها قبل

أعضاء المجلس. وسنجد أن بعض هذه البلدان ستتكلم فيما بعد، ونأمل أن تؤخذ آراؤها هي أيضا في الاعتبار. ونحن ممتنون للغاية للسفير محبوباني لتقديمه ورقة معلومات أساسية شاملة لتيسير مداولاتنا اليوم.

صباح هذا اليوم تضمن بيانكم الاستهلالي، سيدي الرئيس، وكذلك بيان نائبة الأمين العام، السيدة لويز فريشيت، توضيحا وافيا للمسائل الرئيسية في مناقشاتنا. ومسألة التعاون مع البلدان المساهمة بقوات أكتسبت أهمية أكبر مع تطور طبيعة عمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وبنغلاديش، بصفتها أحد البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، وبما لها من خبرة تمتد عقدين في بقاع مختلفة من العالم، تعلق، بطبيعة الحال، أهمية كبيرة على تعزيز التعاون بين البلدان المساهمة بقوات مع المجلس والأمانة العامة. وقد وجدنا البيانات التي أدلت بها البلدان المساهمة بقوات حافلة بالأفكار والتقييمات المفيدة. وتحتاج تلك البيانات وغيرها من بيانات الآخرين إلى تضمينها في بيان رئاسي تؤيد بنغلاديش إصداره.

وكسياسة عامة، فإننا نؤيد بقوة إشراك البلدان المساهمة بقوات في قرارات المجلس، عملا بأحكام المادة الرابعة والأربعين من ميثاق الأمم المتحدة. وقد تجلى التزام المجلس بهذا الشأن في البيانين الرئاسيين الصادرين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وآذار/مارس ١٩٩٦.

وفيما يتعلق بنسق عقد هذه المشاورات، فقد توخى البيانان الرئاسيان ثلاثة أنواع من الاجتماعات: الاجتماعات المعتادة بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة، والمشاورات المخصصة أو الطارئة بين المجلس والأمانة العامة، والاجتماعات بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة للاستماع إلى إحاطات إعلامية من ممثلي الأمين العام وقادة القوات. إلا أنه ذكر أن هذه الترتيبات لم تكن جامعة مانعة ويمكن أن تتخذ من حيث الواقع أشكالا شتى، بما في ذلك الاتصال غير الرسمي من جانب البلدان المساهمة بقوات مع رئيس المجلس وأعضائه.

وعلاوة على ذلك، نص المجلس في قراره ١٣٢٧ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، على وجه الخصوص على إجراء تحسين مضموني في هذه المشاورات باعتبارها آلية مؤسسية لتعزيز التعاون. وهذه الأحكام، التي تأتي في إطار المتابعة لتقرير الإبراهيمي، تكتسب أهمية خاصة. وفي القرار المذكور، يقرر المجلس ضرورة تحسين النظام الحالي للمشاورات تحسينا كبيرا؛ وأن تجري هذه المشاورات من خلال اجتماعات خاصة مع البلدان المساهمة بقوات؛ ويمكن أن تعقد هذه الاجتماعات، في جملة أمور، بناء على طلب البلدان المساهمة بقوات؛ ويمكن أن تعقد هذه الاجتماعات في مراحل مختلفة من العملية، خاصة عند النظر في إجراء تغيير في ولاية حفظ السلام. ويتمثل هدف هذه المشاورات في إيجاد تفهم مشترك للحالة على أرض الواقع، ولولاية البعثة وتنفيذها.

من الواضح أن الأحكام اللازمة موجودة بالفعل. وعلينا أن نرى تنفيذها على أرض الواقع العملي. وإننا نسلم بأن تحسينات قد أجريت في مشاورات المجلس - البلدان المساهمة بقوات - الأمانة العامة على مر السنين. إلا أن تجربة الماضي القريب تبين أنه توجد حاجة جادة لإحراز مزيد من التقدم في تنفيذ القرارات ذات الصلة وفي الاستفادة من الآليات الحالية المأذون بها. وأن تحسين التفاعل - وأقصد به التفاعل المضموني مع البلدان المساهمة بقوات - هو في صميم إصلاح عمليات حفظ السلام.

ومن الأهمية بمكان أن نذكر أنه في متابعة تقرير الإبراهيمي، قرر المجلس أن يعطي عمليات حفظ السلام ولايات واضحة وموثوقة وعملية. وقد سلمنا كذلك

بالأهمية الحاسمة لعمليات حفظ السلام وبأن تكون لها، عند الاقتضاء وفي إطار ولاياتها، قدرة موثوقة على الردع. كما أن المجلس التزم بكفالة أن تكون المهام المأذون بها لعمليات حفظ السلام مناسبة للحالة على أرض الواقع، وأن تنفيذ هذه الالتزامات سيلبي بعض الشواغل الرئيسية للبلدان المساهمة بقوات. وأن اعتماد القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) لم يسفر عن تغيرات مضمونية في الممارسة حتى الآن. ومهمتنا هنا هي أن نتأكد من أن التزامات المجلس لن تتحول إلى كلمات جوفاء.

لقد استمعنا إلى أصوات عالية واضحة جدا وهي تعبر عن شواغل البلدان المساهمة بقوات وآرائها. ونحن نشاطرها الكثير من الآراء التي أعربت عنها، وانطلاقا من خبرتنا كبلد مساهم بقوات وكعضو في المجلس، نحث على اتخاذ إجراءات في خمسة مجالات.

أولا، يجب أن يتسق المحتوى الموضوعي والطابع الموضوعي للإحاطات الإعلامية التي تقدمها الأمانة العامة مع نص وروح قرار المجلس ١٣٢٧ (٢٠٠٠). وينبغي للأمانة أن تتجاوز ما هو متاح عامة من المعلومات وتحليل الحالات. فينبغي أن يوثق بالبلدان المساهمة بقوات. ويجب أن تشمل الإحاطات الإعلامية السياسية تقييما صريحا للتطورات، وأن تطلع البلدان المساهمة بقوات على ما يلزمها الإلمام به. ويجب أن تتضمن الإحاطات العسكرية المقدمة من الأمانة مفهوم العمليات وأن تقدم تقريرا عن العوامل العسكرية الرئيسية مثل التسلسل القيادي، وهيكل القوة ووحدتها وتماسكها، والتدريب والمعدات، وتقييم الأخطار وقواعد الاشتباك.

وتنص البيانات الرئاسية التي أشير إليها على تعميم ورقة غير رسمية أو معلومات أساسية قبل عقد مثل هذه الجلسات. وعلاوة على ذلك فإن الكثير من البلدان المساهمة بقوات ترى أنه ينبغي للأمانة العامة أن تتشاطر مذكرات الإحاطة الإعلامية بطريقة غير رسمية معها حسب الاقتضاء.

ثانيا، يجب أن تجري المشاورات بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة بشكل يسمح بتبادل الآراء في حرية وبطريقة تفاعلية بحق. وينبغي أن تستمر إمكانية أن تتبادل البلدان المساهمة بقوات الآراء مع المجلس عن طريق رئيسه. وقد أيد الكثير من البلدان المساهمة بقوات في هذه الجلسة صباح اليوم إنشاء آلية عملية وقيمة لإجراء المشاورات بين هذه البلدان ومجلس الأمن وفقا لتوصيات فريق الإبراهيمي. ونرى وجاهة كبيرة في الاقتراح الرامي إلى إنشاء جهاز فرعي مخصص تابع للمجلس تحقيقا لاشتراك البلدان المساهمة بقوات بفعالية في عملية صنع القرار في المجلس. ونؤيد إدراج هذا الاقتراح في بيان رئاسي يمكن أن يعتمده المجلس متابعة لهذه المناقشات.

ثالثا، ينبغي أن نسلم بكون البلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بمنطقة ما من مناطق الصراع أطرافا معنية بالمسائل، ومن بينها مسألة طلب عقد جلسة للمجلس.

رابعا، سأمر مر الكرام على متابعة المجلس للمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات. مطلوب من الرئيس في ظل الممارسة الحالية أن يعطي المجلس في أثناء المشاورات غير الرسمية ملخصا للآراء المعرب عنها في كل جلسة مع البلدان المساهمة بقوات. ورؤساء المجلس لا يدلون إلا بإشارات مقتضبة إلى هذه الاجتماعات. ونرى وجود مجال لإجراء مناقشة موضوعية أكبر في المجلس بشأن محتوى تلك الجلسات. وينبغي أن يتاح دعم الأمانة العامة لتسجيل هذه الجلسات حسب الاقتضاء.

خامسا، وأخيرا، ينبغي أن نزود عمليات حفظ السلام عند الضرورة بترتيبات للطوارئ. ونرى أن البعثات

في الحالات المتفجرة ينبغي منذ البداية أن تكون لديها خطة طوارئ مع ما يقتضيه ذلك من تسهيلات ومرافق.

وتحدو بي هذه النقطة الأخيرة إلى مسألة الفجوة في الالتزام بقوات. ويشكل هذا شاغلا رئيسيا للكثير من البلدان بما في ذلك البلدان المحتمل مساهمتها بقوات. وكما هو مسلم به في القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، فإن معالجة هذه المشكلة تتطلب هذا التشاطر للمسؤولية من جانب جميع الدول الأعضاء. وليس لأعضاء المجلس، ولا سيما الأعضاء الدائمين، أن يترددوا في الاضطلاع بمسؤولياتهم. وقد اقترحت بنغلاديش مساهمة الأعضاء الدائمين بـ ٥ في المائة من القوات في كل بعثات حفظ السلام، لتبين بهذا أنها تعتزم الوفاء بمسؤولياتها بموجب الميثاق. ولا يمكن أن تكون المشاورات هادفة ما لم توجد شراكة حقيقية. ولا يمكن للتحسينات الإجرائية كما قلنا من قبل أن تحل المشكلة الموضوعية المتعلقة بالفجوة في الالتزام.

ونرى أن المشاورات بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة بمثابة جزء من عملية مستمرة في صنع القرارات بشأن عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة. ومن شأن النهوض بآليات التشاور بحيث تشرك البلدان المساهمة بقوات في مراحل مختلفة من قرارات المجلس بشأن بعثات حفظ السلام أن توفر بالتأكيد العنصر الأساسي لتجنب بعض الصعوبات الرئيسية التي صودفت في الماضي القريب. ويجب أن توجه الدروس المستفادة إجراءاتنا في المستقبل.

السيد كوتشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بداية بأن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في الترحيب بكم يا سيدي الوزير وبتهنئة الرئاسة السنغافورية لعقدها مناقشة اليوم العلنية بشأن مسألة هامة وعملية جدا، وهي تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات. كما نود أن نشكر وفد سنغافورة على إعداد ورقة معلومات أساسية ممتازة حافزة على التفكير. وتشهد الاستجابة الواسعة من جانب الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المساهمة بقوات، في هذا الموضوع بأهميته وستسهم في يقيني في تعزيز كفاءة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

إن وفدي ينظر إلى موضوع اليوم من عدة منظورات. فمن وجهة نظر مضمونة، نؤمن إيمانا راسخا بأن التعاون الوثيق بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة عامل حاسم في إدارة عمليات حفظ السلام في جميع مراحلها بأكثر درجة من الفعالية. ودور كل طرف في هذا المثلث دور لا غنى عنه، ولذا فإنه لا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية على أهمية العلاقة الصحيحة ومستوى التفهم الوافي والدعم المتبادل والثقة. ومن الواضح أن بعض أوجه إخفاق حفظ الأمم المتحدة للسلام في الآونة الأخيرة تثبت أنه مازال يتعين علينا أن نقطع شوطا طويلا لعلاج هذه الحالة.

أما من وجهة نظر التوقيت فإن مناقشة اليوم تنعقد في لحظة مواتية للغاية بالنظر إلى استمرار الزيادة في عمليات حفظ السلام في الآونة الأخيرة، وتعاظم الحاجة إلى توسيع وتحسين عمليات التشاور والتعاون مع البلدان المساهمة بقوات. ولا بد من ملاحظة أن عدد أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة العاملين حول العالم تضاعف ثلاث مرات تقريبا في العام الماضي وحده، وأن عدد البلدان المساهمة بقوات قد بلغ ٨٨ بلدا. كما أن مناقشتنا تكتسب أهمية إضافية في ضوء عملية الإصلاح الجارية لآلية الأمم المتحدة لحفظ السلام التي تمخض عنها تقرير الإبراهيمي وحظيت بموافقة قمة الألفية وقرار مجلس الأمن ١٣١٨ (٢٠٠٠).

ومن وجهة نظر تجربتنا الوطنية بوصفنا بلدا مساهما بقوات، وعضوا في مجلس الأمن، فإن أوكرانيا تشير إلى أنها مافتئت تساهم في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لمدة تتجاوز ثماني سنوات. وقد أدى حوالي ١٣ ألف فرد ما بين مدني وعسكري من بلدي واجبهم النبيل من أجل قضية السلام في ٢١ عملية وبعثة من عمليات الأمم المتحدة وبعثاتها لحفظ السلام حول العالم. وفي العام الماضي فقط زاد بلدي بمقدار ٢٣ ضعفا مساهمته بالأفراد في عمليات الأمم المتحدة المنشأة حديثا أو المستمرة. وفي حقيقة الأمر أنه لم تجر عملية في عام ٢٠٠٠ دون مشاركة أوكرانيا. وحاليا يشترك أكثر من ٤٠٠ ١ ممثل لبلدي في ١٠ من عمليات الأمم المتحدة وبعثاتها لحفظ السلام.

وتؤيد أوكرانيا تمام التأييد النظرة الواسعة الانتشار التي ترى أن آلية التشاور الحالية بين البلدان المساهمة بقوات والمجلس والأمانة العامة تحتاج إلى مزيد من التبسيط وإلى إضفاء الطابع المؤسسي عليها. وينبغي أن تتخذ جميع التدابير الضرورية لضمان التشاور مع البلدان المساهمة بقوات في مراحل حفظ السلام كافة. وإزاء هذه الخلفية نشعر إلى حد كبير بالارتياح للتقدم الحقيقي الذي أحرز في هذا المجال باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٧ (٢٠٠٠) وقرار الجمعية العامة ٥٥/١٣٥، اللذين أقرا كلاهما توصيات تقرير الإبراهيمي. ونعلق أهمية كبرى على سرعة وفعالية تنفيذ هذين القرارين. وفي الوقت ذاته نوافق على أن الترتيبات الجديدة التي أضفي عليها الطابع الرسمي في قرار مجلس الأمن لم تنفذ تنفيذا كاملا.

كما نود أن نلاحظ بارتياح خاص خطوة مبتكرة اتخذت تحت رئاسة جامايكا في تموز/يوليه الماضي عندما عقد اجتماع بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات لبحث مشروع قرار بشأن أثر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على عمليات حفظ السلام.

وبالمثل، نرى أنه سيكون من المستصوب لجميع المشاركين في العملية مواصلة الاستفادة الكاملة من الإجراءات المحددة في بياني رئيس المجلس المؤرخين ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (S/PRST/1994/62) و ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ (S/PRST/1996/13)، والتي ما زال كثير مما ورد فيهما يحتفظ بأهميته حتى اليوم.

إن ما يعتبره وفدي إنجاز هو إضفاء الطابع الرسمي في القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) على نوع جديد من الجلسات السرية مع المساهمين بقوات في صيغة جلسة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ونرى أن هذا النموذج من المشاورات، الذي يتخذ شكل تفاعل غير رسمي بصورة متبادلة في وجهات النظر بين البلدان المساهمة بقوات وبين أعضاء مجلس الأمن بعد الاستماع إلى إحاطات جوهرية من جانب الأمانة العامة ينبغي العمل به مستقبلا.

وفي سياق قرار مجلس الأمن ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، نعلق أهمية خاصة عن النص على أن هذه الجلسات السرية مع البلدان المساهمة بقوات تعقد بناء على طلب الأخيرة. وفي رأينا أن حق البلدان المساهمة بقوات في طلب عقد جلسات سرية، وخاصة في حالات التدهور السريع في الأوضاع الآمنية في الميدان، يتسم بالأهمية والحساسية بوجه خاص. ويتضمن تاريخ مساهمة أوكرانيا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أربع حالات على الأقل من هذا النوع أُخذ فيها حفظة السلام التابعين لها رهائن في مناطق الصراع.

وفي رأينا، أن إجراء تحسينات في ممارسة الجلسات المتعلقة بالبلدان المساهمة بقوات ومن ثم التعاون معها، يمكن أن يتم بمساهمة جميع الشركاء في العملية. وهذه العملية، تتعلق أولا وأخيرا، بالمساهمين بقوات أنفسهم. ومن الواضح

أن فعالية هذه الجلسات تتوقف على استعداد تلك البلدان ورغبتها في إجراء حوار فعال مع أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة.

والمشاركة الفعالة من جانب أعضاء مجلس الأمن في هذه الاجتماعات بالغة الأهمية أيضا لضمان إصدار المجلس لولايات محددة بوضوح لعمليات حفظ السلام ممكنة التحقيق وتتسم بالمصداقية، مع مراعاة آراء ومشورة وخبرة البلدان المساهمة بقوات.

كما يمكن في رأينا، تحسين الدور الذي تقوم به الأمانة العامة في عملية المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، وذلك من خلال تقديم إحاطات منتظمة على مستوى أرفع من الخبرة والتحليل وتعميم ورقات معلومات أساسية قبل المشاورات بوقت كاف.

ونرى أن توجيه الدعوات المتكررة لقادة عمليات حفظ السلام و/أو الممثلين الخاصين للأمين العام لحضور الجلسات المتعلقة بالبلدان المساهمة بقوات قد يكون مفيدا جدا أيضا.

وفيما يتعلق بالآليات الأخرى لتعزيز الصلة بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، نعتقد أن فكرة إنشاء فريق عامل معني بعمليات حفظ السلام تابع للمجلس لمعالجة هذه المسائل جديرة بمزيد من الدراسة من جانبنا. ووفدي على استعداد لمناقشة هذه الفكرة من الناحية العملية.

وأخيرا، نرى أن البيانات التي أدلي بها صباح اليوم والتي تضمنت تحليلا عميقا ومجموعة من الاقتراحات العملية للغاية، ستصبح موضوعا للدراسة بعناية بالغة من جانب أعضاء المجلس. ونأمل أن يؤدي تنفيذ هذه الاقتراحات إلى إرساء أساس جديد لتعاون متزايد بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة. ويعتزم وفدي أن يواصل إسهامه القيم في هذه المهمة السامية.

السيد غاتيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بك يا سيادة الرئيس في جلسة اليوم، ونحن ممتنون لوفد سنغافورة لاختياره هذا الوقت لإجراء مناقشتنا اليوم. ومن المؤكد أن ذلك سيساعدنا على تحسين إمكانات الأمم المتحدة على حفظ السلام.

ونحن نتفق مع الرأي السائد بشكل عام والقائل بأن تعزيز مختلف أشكال التعاون مع البلدان المساهمة بقوات هو أسلوب هام لتعزيز فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهو ما يتعين أن يكون الهدف الذي تتجه إليه مساعينا المشتركة.

وقد اتخذت سلسلة من الخطوات في هذا الاتجاه مؤخرا، والأشهر من بين تلك الخطوات، هو تقرير فريق الخبراء برئاسة السفير الإبراهيمي وقراري مجلس الأمن ١٣١٨ (٢٠٠٠) و ١٣٢٧ (٢٠٠٠) التاليين له، فضلا عن قرار الجمعية العامة ٥٥/١٣٥. ومما له أهمية أن هذه الوثائق تؤكد مسؤولية مجلس الأمن الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن هذا المنظور حددت هذه القرارات طرقا بعينها لتحسين تعاملنا مع البلدان المساهمة بقوات.

ولدى الإعداد لجلسة اليوم، قمنا بتحليل النقد الذي غالبا ما يعرب عنه ضد مجلس الأمن في هذا الخصوص. ويمكننا أن نحدد النقد فيما يلي: أولا، شكاوى من عدم عقد جلسات يحضرها المساهمون بقوات في الوقت المناسب، ولا سيما في حالات تدهور الموقف في الميدان؛ ثانيا، شكاوى من عدم كفاية المعلومات التي توفرها الأمانة العامة للأمم المتحدة، وثالثا، شكاوى من عدم وجود ضمانات بأن تؤخذ في الحسبان آراء المساهمين بقوات من جانب مجلس الأمن لدى إعداده للقرارات ذات الصلة.

وفي رأينا، أن التدابير المحددة التي اتفق عليها خلال الأشهر الستة الماضية هي في الواقع موجهة لتسوية هذه

الأمور. إن العبارات التي تستخدم لوصف الجهود التي نبذلها لتحسين التعامل مع البلدان المساهمة بقوات ليست هامة. إذ يمكن أن نسميها إضفاء الطابع المؤسسي، أو إضفاء الصبغة الرسمية، ولكن النقطة الأساسية هي كيف نجعل الأثر الذي تحدثه أنشطتنا مفيدا.

ويتعلق الأمر أساسا باستعداد مجلس الأمن لتعزيز النظام القائم للمشاورات بشكل ملموس بعقد جلسات سرية أو خاصة مع البلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك بناء على طلب تلك البلدان، دون الاخلال بالقواعد المقررة في النظام الداخلي للمجلس. وفي اعتقادنا أن ذلك سيساعد على حل مشكلة عقد جلسات في الوقت المناسب.

وبالنسبة لتوفر المعلومات الكافية، نعتقد أن الأمانة العامة قد أعربت عن استعدادها لمعالجة هذه الشكوى في البيان الذي أدلى به وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد غوينو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، في اللجنة الرابعة التابعة للجمعية العامة. ونأمل أن يؤدي تنفيذ الالتزام الذي أعلن عنه إلى التصدي للمخاوف المشروعة للبلدان المساهمة بقوات.

وفيما يتعلق بالضمانات الخاصة بأن آراء الدول الأعضاء ستؤخذ في الاعتبار عند صنع القرار المتعلق بنشر عمليات حفظ السلام، فينبغي أن ندرك أنه ما من أحد لديه مثل هذه الضمانات، بما في ذلك أعضاء المجلس أنفسهم، لأن القرارات المتخذة في مجلس الأمن، هي كقاعدة نتيجة التوافق الذي يتم التوصل إليه، وعلى كل طرف أن يقدم قليلا من التنازلات حتى يتسنى تحقيق الهدف الأساسي.

وتتطلب هذه المشكلة إمعان النظر فيها. وفي هذا الصدد، نرى أن الإجراءات الممكنة التالية ينبغي دراستها.

ويمكن للوحدات التابعة للبلدان المساهمة بقوات في عملية من عمليات حفظ السلام أن تستخدم خبرتها التي اكتسبتها في الميدان وأن تنقل آراءها عن أي جانب معين من جوانب القيام بالعملية إلى قائد القوة وإلى الممثل الخاص للأمين العام، الذي سيأخذ بدوره هذه المعلومات في الاعتبار في إعداد التقارير ذات الصلة المقدمة من الأمين العام إلى مجلس الأمن. وليس سرا أن تلك التقارير، كما أثبتت التجربة، هي العامل المساعد الحقيقي لإحداث أي تغييرات في ولايات عمليات حفظ السلام. ونعتقد أن هذا سيكون نهجا فعالا. وهو سيحدث أثرا، ونعتقد أنه لن ينطوي على مزيد من إضفاء الطابع البيروقراطي على عملية صنع القرار في المجلس. ويمكن أن تكون لدينا عندئذ آلية جديدة للتفاعل مع البلدان المساهمة بقوات، ألا وهي الاجتماعات التي تعقد بين أعضاء مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات والأمانة العامة في صيغة جديدة، وتقديم الأمانة العامة لإحاطات أكثر تعمقا وتعقيبات من الوحدات العسكرية الوطنية في عملية حفظ السلام.

هذه بالطبع نقاط أولية فقط، ويمكن تكميلها، مثلا، في سياق المناقشات التي تجرى في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

لقد استمعنا باهتمام إلى البيانات التي أدلت بها البلدان المساهمة بقوات، ونلاحظ أن عددا من مقترحاتها بشأن كيفية تعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتوافق مع نهجنا. وفي جملة أمور، ننظر إلى اقتراح الهند المتعلق بزيادة استخدام لجنة أركان الحرب، وفقا للقرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، باعتباره التزاما بدراسة السبل الكفيلة باستغلال لجنة أركان الحرب في مصالح تعزيز أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن هذه الأفكار يمكن أن تكون مفيدة في تطوير التفاعل مع البلدان المساهمة بقوات. ونعتقد أيضا أن هذا الاقتراح واقتراحات أخرى عديدة مقدمة يمكن دراستها بعناية في فريق عامل تابع لمجلس الأمن معني بمسائل حفظ السلام.

ونحن من جانبنا، نود أن نؤكد اعتزامنا التعاون بشكل بنّاء مع جميع البلدان الأخرى بغية تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشيد إشادة حارة بأعضاء مجلس الأمن الذين انتهت عضويتهم - الأرجنتين وكندا وماليزيا وناميبيا وهولندا - على إسهامهم الممتاز في أعمال المجلس خلال السنتين الماضيتين. وأيرلندا، بوصفها، عضوا جديدا في المجلس، تلتزم التزاما كاملا بالاضطلاع بالمهام التي أسندها إلينا الدول الأعضاء.

ونعرب عن ترحيبنا الحار بمناقشة اليوم تحت رئاستكم، معالي الوزير، ونؤيد بوجه خاص الصيغة التي تُعقد بها. وكما لاحظ العديد من المتكلمين صباح اليوم، هذه مبادرة تقدمت بها رئاسة سنغافورة في أنسب وقت، وهي تستجيب لشواغل العديد من البلدان المساهمة بقوات بأن على مجلس الأمن القيام بالمزيد من العمل ليأخذ في الاعتبار آراء البلدان المساهمة بقوات.

وتعلن أيرلندا مشاركتها في تأييد ودعم البيان الذي أدلت به السويد صباح اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف إلى تلك التعليقات النقاط التالية بصفتي الوطنية.

في حين أن الترتيب الذي أخذت على أساسه الكلمة اليوم في مجلس الأمن يتطابق مع وضع أيرلندا الحالي كعضو في مجلس الأمن، فإن هذا الوضع وضع مؤقت. وهذا يختلف تماما عن وضعنا كمساهم مهم بالقوات، الوضع الذي يمكن وصفه بأنه كان، خلال الـ ٤٠ سنة الماضية، وضعا دائما. ولذا فإن ملاحظاتي تعبر عن اهتمامات عضو في مجلس الأمن وبلد مساهم بالقوات معا.

ومن المستصوب تماما لمجلس الأمن أن يتناقش بهذه الطريقة مع البلدان المساهمة بقوات عن كيفية أخذ شواغلها في الاعتبار على أفضل وجه من جانب المجلس. ومما له أهمية حيوية أن يدخل المجلس في حوار مع البلدان المساهمة بقوات وأن يستمع إليها قبل اتخاذ أي قرارات تؤثر على ولاية لعملية من عمليات حفظ السلام.

وبموجب المادة الرابعة والعشرين من الميثاق، تعهد الدول الأعضاء إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدولي وعن قيامه بهذه المهمة بالنيابة عنها.

وتقع على عاتق مجلس الأمن واجبات معينة بموجب الميثاق في هذا الشأن. وإنشاء بعثات حفظ السلام من ضمن أهم مسؤولياته. ولكن المجلس في أدائه لواجباته تقع عليه أيضا مسؤولية عن أن يأخذ في الاعتبار آراء البلدان التي تساهم بقوات في تلك البعثات.

وللبلدان المساهمة بقوات اهتمام معين بضمان أن تكون الولايات التي يعتمدها مجلس الأمن واضحة وموثوقة وقابلة للتحقيق. وهذه النقطة ينبغي أن تُفهم بسهولة من الجميع، بما في ذلك أعضاء المنظمة الذين يضعون قواهم تحت قيادة الأمم المتحدة والأعضاء الذين يمتنعون عن ذلك في بعض الأحيان.

والنقطة التي أثارها الهند آنفا عن النسبة العالية لحفظة السلام الذين توفرهم البلدان النامية نقطة معبرة ينبغي أن تحفز التفكير.

وأيرلندا، بوصفها بلدا مساهما بقوات في العديد من بعثات الأمم المتحدة طوال السنين، مقتنعة بأننا نحن والبلدان الأخرى المساهمة بقوات يمكن أن نقدم إسهاما عمليا أساسيا في عمل المجلس حين ينظر في ولاية بعثة من البعثات.

ونحن نتفق مع تقرير الإبراهيمي على أنه ينبغي التشاور مع البلدان المساهمة بقوات في المراحل الأولية جدا، وفي جميع المراحل خلال عملية ما، وبالأخص عندما يتعلق الأمر بتعديل الولاية.

إن القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) يمثل أهم عنصر حتى الآن في الإطار الخاص بالمشاورات بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات.

وإننا ننتهج نهجا عمليا إزاء ما ينبغي عمله. إذ ننظر إلى الآليات المفيدة القائمة بالفعل، ونسأل عن كيفية استخدامها بشكل أكثر فعالية، ثم نسأل عما يمكن عمله زيادة على ذلك.

ومن المهم أن نسجل أن المشاورات تحسنت كثيرا جدا خلال السنتين الماضيتين. وقد أسهم المستشار العسكري الجديد، الفريق أول فورد، إسهاما خاصا منذ تعيينه.وينبغي الإشادة بالأمانة العامة على هذا الجهد.

وينبغي للمستشار العسكري أن يواصل تقديم الإحاطات إلى مجلس الأمن بشأن المسائل العسكرية. ويحتاج المجلس أن يكون في متناوله أفضل المعلومات المتوفرة له عند صنع القرار، وحضور المستشار العسكري بالغ الأهمية لهذا الطلب.

وينبغي للمستشار العسكري أيضا أن يكون حاضرا دائما ليقدم إحاطات إعلامية إلى البلدان المساهمة بقوات. والواقع أننا نرحب بالانفتاح وحسن الاستقبال اللذين أعربت عنهما اليوم آنفا نائبة الأمين العام فريشيت بالنيابة عن الأمانة العامة في هذا الصدد.

تعمم الأمانة العامة الآن ملاحظاتها ومعلوماتها على المساهمين بقوات. هذا تطور إيجابي. ونحن نطلب أن تكون الملاحظات والمعلومات العسكرية والسياسية على حد سواء متاحة للمساهمين بقوات قبل المشاورات بوقت كاف وأن تبذل كل الجهود لضمان أن تكون الملاحظات شاملة بقدر الإمكان.

ويجب علينا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأمانة العامة، أن نسترشد بالدروس التي تعلمناها من التجارب الأخيرة. ونفترض، كأمر طبيعي، أنه ينبغي عندما تكتمل ولاية أن تعقد مناقشة منتظمة مع المساهمين بقوات والمجلس والأمانة العامة حول الدروس المستفادة. وينبغي على رئيس مجلس الأمن وممثلي الأمانة العامة، والأهم على كل أعضاء المجلس، أن يحضروا على مستوى رفيع جميع المشاورات مع المساهمين بقوات. وكان من المفيد جدا أن أعيد التأكيد على هذا المطلب في القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠). وأود التأكيد على الأهمية التي نعلقها على هذا الأمر.

ويتطلب هذا من المساهمين بقوات أن يحملوا المشاورات محمل الجد، وأن يكونوا حاضرين على مستوى ملائم، وأن يشاركوا بنشاط. ولكي يحدث تفاعل مفيد يجب على جميع الأطراف أن تصبح وتظل مشاركة. وكل هذا يتطلب موارد، إذ تحتاج الأمانة العامة موارد بشرية للاستجابة لكل هذه المطالب.

لقد خاب ظن وفد بلادي من استجابة الأعضاء على طلب الأمين العام بتقديم موارد لكي ينفذ توصيات فريق الابراهيمي. وأثناء الجزء الرئيسي من هذه الدورة للجمعية العامة تمت الموافقة على أقل من نصف الوظائف التي طلبها الأمين العام. والكثير من هذه الوظائف كان من

شأنها أن تحسن نوعية الخدمة التي تقدمها الأمانة العامة للمساهمين بقوات، والتي نطالب نحن الأمانة العامة بها. وإذا كنا جادين بشأن تحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والطريقة التي يشارك بها المساهمون بقوات في هذا النظام، فلابد أن نكون مستعدين لتمويل الوظائف اللازمة. وإذا كنا غير مستعدين لقبول توصيات الأمين العام بشأن ما يحتاجه لكي يؤدي عملا أفضل، فهناك شيء ما أجوف في هذه المطالب التي نسمعها من أجل إسهام أكبر من الأمانة العامة.

ولقد استمع وفد بلادي بعناية بالغة إلى النقاش حتى الآن. وسمعنا وفودا عديدة تدعو إلى إنشاء هيكل دائم يسمح للمساهمين بقوات بأن يظلوا في حوار مستمر مع مجلس الأمن حول إعداد وتعديل وتنفيذ ولايات حفظ السلام التي تشارك فيها قواتهم. ونحن نؤيد هذه الفكرة ونتطلع إلى مناقشة مقترحات محددة، مثل الاقتراح الذي تنوي كندا تقديمه وذلك الذي اقترحته المملكة المتحدة.

ومن ناحيتنا، نشعر بأنه إذا أنشأ مجلس الأمن هيكلا لحوار مستمر مع كبار المساهمين بقوات فسوف يؤدي خدمة نافعة. ويمكن لهذا الترتيب أن يعمل رأسيا، بالنسبة لبعثات حفظ السلام الفردية، وأفقيا، بالنسبة لقضايا ذات نطاق عريض وتنطبق على حفظ السلام بشكل أكثر عموما. وعلى ضوء الرأي الذي طرحته أستراليا صباح اليوم، ينبغي ألا تكون هذه الهياكل الجديدة مرهقة، ولا أن تؤثر في قدرة المجلس على صنع القرارات في الوقت اللازم. مع ذلك، لا نود، في الوقت الحالي، أن نرى هذه الآلية تحل محل الأحكام الحالية التي يعقد وفقها مجلس الأمن مشاورات رسمية مع المساهمين بقوات قبل تجديد كل ولاية.

ولقد تم تقديم العديد من المقترحات الأخرى المثيرة للاهتمام خلال مناقشات اليوم. ونحن نتطلع إلى مناقشة هذه المقترحات بالتفصيل مع المساهمين بقوات وداخل مجلس الأمن.

السيد شن غوفانغ (الصين) (تكلم بالصينية): قبل كل شيء، يود الوفد الصيني الإعراب عن امتنانه لكم، سيدي، على رئاستكم لهذه الجلسة وتقديره للجهود التي بذلها وفد سنغافورة من أجل عقدها.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما لها من تاريخ يمتد أكثر من ٥٠ عاما، تطورت لتصبح مشروعا متكاملا شاملا ومعقدا. ومن منظور الأمم المتحدة، يظل مجلس الأمن، كونه السلطة التي تأذن بعمليات حفظ السلام والهيئة المركزية لصنع قرارات إنشائها ونشرها وقرارات صياغة السياسات والمبادئ التوجيهية، محور جميع هذه العمليات من البداية إلى النهاية. وتتولى الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات المهمة الهامة الخاصة بتنفيذ ولايات مجلس الأمن.

منذ سنوات عديدة كان تعاون البلدان المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي دعمها ضمانا فعالا لقدرة مجلس الأمن على أداء وظيفته الخاصة بصون السلم والأمن الدوليين. وإسهاماتها واضحة للجميع. وفي الوقت ذاته، هناك مجال فسيح للتحسين على صعيد التنسيق مع البلدان المساهمة بقوات. وفي حالة سيراليون على وجه الخصوص، واجهت عملية حفظ السلام صعوبات أكثر بسبب نقص التشاور والتنسيق الكافيين مع المساهمين بقوات عندما قام المجلس بتغيير وتعديل ولاية بعثة حفظ السلام هناك. وينبغي أن نعي هذا الدرس ونتذكره جيدا لكي نتجنب بشكل أفضل تكرار المشاكل المماثلة في المستقبل.

إن نجاح عملية حفظ سلام لا يعتمد على التقسيم الواضح والسليم للعمل فحسب، بل أيضا على الاتصال والتعاون الجيدين بين صانع القرار ومؤدي المهمة. لذلك،

يؤيد الوفد الصيني بشدة تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، وكذلك بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. ويرى أنه ينبغي إيلاء الاهتمام بالحفاظ على مشاورات منتظمة مع البلدان المساهمة بقوات والاستماع إلى آرائها ذات الصلة في كل مراحل تكوين وتنفيذ عملية حفظ سلام.

في السنوات الأخيرة عقد المجلس مشاورات وثيقة مع البلدان المساهمة بقوات في شكل اجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات حول المسائل المتعلقة بعمليات حفظ السلام أدت دورا في ضمان التنفيذ السلس لعمليات حفظ السلام. ونحن نرى أن هذه الآلية ينبغي أن تستمر وأن يتم تحسينها، وأنه ينبغي النظر في أشكال أكثر مرونة من التبادل والاتصال مع البلدان المساهمة بقوات، بدون التأثير على كفاءة عمل مجلس الأمن، وذلك من أجل التحفيز على تبادل أكثر حرية للآراء. وينبغي كذلك تشجيع البلدان المساهمة بقوات على التعبير عن شواغلها لمجلس الأمن في وقت أكثر ملاءمة وبأسلوب أكثر مرونة. وينبغي أن يصبح كل ذلك عنصرا هاما في محاولة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن وزيادة شفافيته.

لقد طرح ممثلو البلدان المساهمة بقوات صباح اليوم العديد من الأسئلة الجديرة باهتمام مجلس الأمن. وقدموا أيضا العديد من الاقتراحات الجيدة. ونأمل أن يتم القيام بالمتابعة في هذا الصدد.

أما بالنسبة لتعزيز التعاون بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، فنحن نؤيد إقامة شراكات أوطد بين الأمانة العامة والمساهمين بقوات، وينبغي للأمانة العامة أن تبذل قصارى جهدها لتقديم التسهيلات إلى المساهمين. ونوصي بأن تستمر الأمانة العامة في إعطاء إحاطات إعلامية في الوقت المناسب وبدقة إلى البلدان المساهمة بقوات، ويجب أن تكون متوافقة مع الإحاطات التي تعطى لمجلس الأمن. وأؤكد على أن الأمانة العامة، بإرسالها ونشرها عمليات حفظ سلام، أدت عملا هائلا طوال السنوات الماضية، وإن إسهامها يستحق تقديرنا.

والوفد الصيني يؤيد الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق عامل تابع لمجلس الأمن معني بعمليات حفظ السلام. ونرى أن إحدى المهام الأساسية لذلك الفريق العامل ينبغي أن تكون استكشاف سبل تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات، مع التعلم من أوجه نجاح وفشل عمليات حفظ السلام الأخيرة. وينبغي أن يتضمن نطاق المهام التي سيضطلع بها الفريق العامل كيفية تحسين شكل ومضمون الاجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات، وطرقا إضافية لتعزيز التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، وكيفية تشجيع مبادرات تلك البلدان وتفعليها بالكامل.

وينبغي للفريق العامل أيضا أن يستمع إلى آراء الدول غير الأعضاء وآراء البلدان المساهمة بقوات بصفة خاصة – وأن يتوخى المرونة في قيامه بذلك. وسيقوم الوفد الصيني بدور نشط في مساعي الفريق العامل، وسيتكاتف مع جميع الدول الأعضاء – ولا سيما البلدان المساهمة بقوات – من أجل تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، وذلك لجعل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر فعالية ونجاحا.

السيد كولبي (النرويج) (تكلم بالانكليزية): تود النرويج أن تنضم إلى سائر الوفود في الترحيب بهذه المناقشة. ونحن نثني على مبادرة سنغافورة، ونثني عليكم، السيد الوزير، لحضوركم إلى نيويورك وترؤسكم هذه الجلسة الهامة.

إن قدرة الأمم المتحدة على إجراء عمليات فعالة لحفظ السلام مسألة حاسمة لتمكين مجلس الأمن من الوفاء بمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وتقرير الإبراهيمي يبرز تحديات هامة في هذا المجال، ويتضمن توصيات تأتي في حينها وتحظى بتأييد كامل من النرويج.

ولا تزال النرويج على التزامها الراسخ بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبدعم الدور الأساسي الذي يضطلع به مجلس الأمن في مجال السلام والاستقرار. وهناك ما يزيد على ١ ٢٠٠ جندي نرويجي يخدمون اليوم في عمليات السلام التي تأذن بها الأمم المتحدة. كما يعمل تحت راية الأمم المتحدة حاليا واحد في المائة من العدد الكلي لقوة شرطتنا المدنية. ونعكف حاليا على تحسين قدرتنا على المشاركة بأفراد عسكريين ومدنيين وبالموارد في عمليات الأمم المتحدة الحالية والمقبلة.

والنرويج، بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن ومساهما بقوات، تعي تماما الحاجة إلى إقامة تعاون وثيق بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة، حتى تكون الأمم المتحدة ناجحة في حفظ السلام. وعليه، نرحب ترحيبا حارا بمبادرة سنغافورة بترتيب هذه المناقشة المفتوحة؛ ونقدر عالي التقدير وجودكم هنا اليوم سيدي الرئيس.

وفي مجلس الأمن، ستواصل النرويج الدعوة إلى توخي الشفافية والإنفتاح تجاه الدول غير الأعضاء، اتساقا مع مواقف النرويج بشأن إصلاح المجلس. وتحسين ترتيبات التشاور مع المساهمين بقوات جزء لا يتجزأ من ذلك الجهد. فهذا يكمن في لب القضايا الرئيسية التي أثيرت في تقرير الإبراهيمي: الحاجة إلى ولايات واضحة وموثوق بها وممكنة التحقيق؛ والحاجة إلى سد ثغرة الالتزام القائمة بين الولايات المعتمدة والقوات والموارد المتاحة. والنرويج شديدة التمسك برأيها القائل بضرورة إتاحة الفرص المناسبة للبلدان التي توفر القوات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، لكي تشارك في إعداد الولايات ومراجعتها. ونحتاج إلى آليات تعنى بالمصالح المشروعة للبلدان المساهمة بقوات أثناء جميع مراحل أي عملية من هذه العمليات. فهذا سيؤدي إلى تعزيز – لا إعاقة – عملية إعداد وتنفيذ ولايات ممكنة التحقيق.

وبالتالي، فإننا نرحب بالقرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) الذي يؤكد التزام المجلس بتعزيز نظام التشاور القائم إلى حد كبير. ومع أن الترتيبات التي أرسيت أثناء التسعينات أدت إلى تحسينات واضحة بالنسبة للمساهمين بقوات، فقد أصبح من الواضح أن ثمة حاجة إلى وجود تفاعل أوثق. والقرار بعقد اجتماعات خاصة مع البلدان المساهمة بقوات، بما في ذلك بناء على طلبها، في مختلف مراحل عمليات حفظ السلام، يعد، إذن، خطوة هامة في الاتجاه الصحيح. وينبغي أن تصبح تلك الاجتماعات جزءا لا يتجزأ من عملية تخطيط وتنفيذ عمليات حفظ السلام في كل من مجلس الأمن والأمانة العامة.

ونرحب بمبادرة الرئاسة بخصوص دعوة المساهمين بقوات إلى مشاورات قبل أن يصدر الأمين العام تقريره الجديد عن قوة الأمم المتمحدة المؤقتة في لبنان. فهي مبادرة عملية تتسق مع ما نتناقش حوله هنا اليوم.

والأمر الآن يرجع إلينا جميعا – المساهمين بقوات وأعضاء مجلس الأمن وغير الأعضاء على حد سواء – لأن نستفيد إلى أقصى حد من الاجتماعات المشتركة مع الأمانة العامة حتى نستغل امكاناتها من حيث التفاعل الناجح ووضع مدخلات في عملية صنع القرار، وتقاسم المعلومات. وهذا يتطلب المشاركة النشطة من جميع الأطراف المعنية على المستوى الملائم.

واستشرافا للمستقبل، نعتقد أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لاقتراح فريق الإبراهيمي بإنشاء أجهزة فرعية

مخصصة تابعة لمجلس الأمن، حسب المنصوص عليه في المادة ٢٩ من الميثاق، كوسيلة لاضفاء الصفة المؤسسية على المشورة التي تسديها البلدان المساهمة بقوات لمجلس الأمن أثناء عملية صياغة الولايات. وينبغي أيضا إيلاء الاعتبار الواجب لإمكانية أن تشارك المنظمات الإقليمية التي تسهم بقوات منسقة في عمليات الأمم المتحدة للسلام، في مشاورات مع مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات.

ونحن على استعداد للنظر في اقتراحات بإنشاء آلية أكثر دواما في إطار مجلس الأمن، لمتابعة توصيات تقرير الإبراهيمي والمسائل الأخرى المتعلقة بحفظ السلام. ولا بد من تزويد البلدان المساهمة بقوات بوسائل مرضية للمشاركة في جهد المتابعة هذا. وعلينا جميعا أن نعمل جاهدين لتحقيق الشفافية في عملنا المتعلق بعمليات حفظ السلام.

وتعتقد النرويج أن البلدان التي التزمت بتقديم وحدات عسكرية لعملية ما، يجب أن تتوفر لها إمكانية الوصول إلى الاحاطات التي تقدمها الأمانة العامة لمجلس الأمن أثناء فترة وجود هذه العملية، بشأن المسائل التي تؤثر على أمن أفرادها. وبغية تمكين الأمانة العامة من الوفاء بمهمتها الحيوية المتصلة بتوفير المعلومات للبلدان المساهمة بقوات، لا بد من تزويدها بالموارد اللازمة لجمع المعلومات ذات الصلة وتحليلها وتوزيعها في الوقت المناسب. فهذا أمر ليس بقليل الأهمية بالنسبة للبلدان الصغيرة التي تملك قدرات محدودة على جمع المعلومات. وعلينا أن نعزز قدرة التخطيط في الأمانة العامة لتزويد البلدان المساهمة بقوات بالمواد اللازمة، باعتبارها أساسا لصنع القرار.

وترحب النرويج بالإجراءات التي اتخذت فعلا في مجلس الأمن والجمعية العامة والأمانة العامة لمتابعة تقرير الإبراهيمي: لقد استمعت باهتمام شديد إلى الشواغل المشروعة والاقتراحات المحددة التي عرضتها اليوم بلدان هامة مساهمة بقوات، بما فيها الأردن والهند وفيجي ونيجيريا. والنرويج مصممة على أن تعمل معها بشكل وثيق وبناء سواء في المجلس أو في الجمعية العامة، ومع سائر الأعضاء والبلدان المساهمة بوقات، لكفالة تنفيذ توصيات الفريق.

ختاما، يود وفد بلادي أن يشكر جميع أعضاء المجلس السابقين على اسهاماتهم في عمل المجلس أثناء السنتين الماضيتين.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تعرب فرنسا عن موافقتها التامة على البيان الذي أدلى به اليوم في وقت سابق ممثل السويد الدائم باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أستعرض بإيجاز بعض البنود التي نعتبرها أساسية لفهم المخاطر التي تنطوي عليها هذه المسألة من وجهة نظر مجلس الأمن.

وأود أولا وقبل كل شيء أن أشكرك، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة بعد شهرين من اتخاذ القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠). وتتيح لنا الآراء التي أعربت عنها البلدان المساهمة بقوات في وقت سابق اليوم فكرة جيدة عن أفضل سبيل لتنفيذ الالتزامات التي تعهدنا بها بموجب ذلك القرار.

ولن أخوض في تفصيل الأسباب التي تجعل مما لا غنى عنه تعزيز المشاورات بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات في كل مرحلة من مراحل الأعمال التحضيرية وإدارة عمليات حفظ السلام. والواقع أن هذا التعاون يجعل من الممكن تعزيز وحدة هدف العمليات والتماسك في إدارتها. وينبغي أن يؤدي هذا التعاون إلى تعزيز الفهم المشترك لأهداف عمليات حفظ السلام، والمخاطر التي تنطوي عليها، والاستراتيجيات التي تستخدم في تنفيذها بنجاح. ويتوقف استعداد البلدان المساهمة بقوات لإرسال قواتها إلى الميدان على هذا التعاون. وكما يذكِّرنا تقرير الإبراهيمي بقوة، فإنه

”يتعين على كل من مجلس الأمن والأمانة العامة أن يتمكنا من كسب ثقة الدول المساهمة بقوات في سلامة استراتيجية ومفهوم العمليات لبعثة جديدة“ (S/2000/809، الفقرة ٥٢)

ونحن نعرف تماما أن تلك الثقة لا يمكن أن تتأتى إلى عن طريق شراكة حقيقية بين المجلس الذي يقرر هذه الولايات تمشيا مع مسؤولياته بموجب الميثاق والبلدان المساهمة بقوات التي تنفذ تلك الولايات. وهناك عدة نهج ممكنة للسعي إلى تحقيق هذه الشراكة.

وأود أن أشير أولا إلى الدور المفيد جدا الذي يمكن أن تضطلع به مجموعات الأصدقاء عندما تكون هذه المجموعات متفتحة وعندما تجمع سويا أعضاء مجلس الأمن، والبلدان الرئيسية المساهمة بقوات، وبلدان المنطقة المعنية، وربما المانحين الأجانب أيضا. وكمثال على ذلك، أن مجموعة أصدقاء جمهورية أفريقيا الوسطى قامت طوال وجود بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى بجمع كل هذه الفئات المختلفة من البلدان معا، مما يسَّر تقاسم المعلومات والتوصل إلى فهم مشترك لأهداف البعثة ومخاطرها، وللحالة على أرض الواقع، وللعلاقة مع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى. وأنا مقتنع بأن من العوامل التي أدت إلى نجاح بعثة الأمم المتحدة تلك وجود هذه المجموعة والعمل الذي قامت به.

ثانيا، تشكل الجلسات التي تجمع جميع أعضاء مجلس الأمن وجميع البلدان المساهمة بقوات النهج المعتاد لتلك الشراكة. لقد استمعت بانتباه شديد إلى الانتقادات التي وجهتها عدة دول أعضاء في وقت سابق اليوم فيما يتعلق بالطابع الذي تتسم به هذه الجلسات والذي كثيرا ما يكون شكليا وليس مفيدا بدرجة كافية. وأنا أفهم ما أبدته تلك الدول من إحساس بالإحباط، ولا بد لي من أن أقول إنني أشاطرها آراءها. وقد قمت من جانبي خلال الأشهر القليلة الماضية بتأييد جعل الجلسات السرية التي تُعقد مع البلدان المساهمة بقوات تنظم بشكل منهجي أكثر بحيث تكون على غرار الجلسة التي عقدها المجلس يوم، ٤ تشرين الأول/أكتوبر فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

لقد كانت تلك الجلسة مثالية لأنها استوفت ثلاثة شروط في رأينا. أولا، كان أعضاء المجلس والبلدان الرئيسية المساهمة بقوات ممثلين على مستوى عال من المسؤولية. ثانيا، كانت المعلومات التي قدمتها الأمانة العامة فيما يتعلق بالحالة والإمكانيات المتاحة هي نفس المعلومات التي أعطيت لأعضاء المجلس خلال المشاورات التي جرت في اليوم السابق. ثالثا، جرى حوار تفاعلي وصريح وموضوعي دون شكليات لا طائل من ورائها بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات. ولو أن جميع الجلسات التي تعقد مع البلدان المساهمة بقوات تتم بهذه الطريقة فإنني أعتقد أن الكثير من أوجه الإحباط التي تم الإعراب عنها اليوم سيتلاشى وينتهي.

واقترحت عدة دول أعضاء إنشاء هيئات فرعية تابعة للمجلس تنظم على نحو أفضل المشاورات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. هذه الفكرة ينبغي أن تدرس بذهن متفتح، مع إدراكنا المستمر بأن الأمر الذي يعنينا – كما قلت توا فيما يتعلق بجلسة ٤ تشرين الأول/أكتوبر – ليس الآلية الرسمية وإنما الاستفادة التي يمكن أن تتحقق منها.

وفي الختام، أود أن أرد على الدول الأعضاء المساهمة بقوات – وأنا أفكر هنا بصفة خاصة في الهند التي أدلى ممثلها ببيان رائع، والأردن وبعض الدول الأخرى – التي أعربت عن أسفها لأن بعض الدول الأعضاء في المجلس لم تلتزم بالمساهمة بقوات بنفس الشروط التي قبلتها دول أخرى. ووفد فرنسا لم يأخذ هذه الانتقادات على محمل شخصي. فقد شاركت فرنسا في العديد من عمليات الأمم المتحدة

لحفظ السلام. بل أنها كانت أكبر مساهم بقوات على الصعيد العالمي في عام ١٩٩٣، إذ أنها قدمت ما يزيد على ٩ ٠٠٠ فرد لهذا الغرض. وتحملت فرنسا خسائر بشرية بلغت ٩٨ قتيلا ومئات من الجرحى - وهي بذلك تكون ثاني أكبرك دولة بعد الهند تفقد أكبر عدد من الضحايا في خدمة حفظ السلام. وتشارك فرنسا اليوم في ١٠ عمليات للأمم المتحدة وفي عمليتين إضافيتين أذن بهما مجلس الأمن في البوسنة وكوسوفو. ويقوم حاليا ما يزيد على ٨ ٧٠٠ من الأفراد العسكريين و ٢٠٠ من أفراد الشرطة بالاشتراك بشكل مباشر في تنفيذ ولايات مجلس الأمن. هذه الإحصائيات القليلة تكفي للتدليل على أن فرنسا لديها أسباب وجيهة لتفهم شواغل البلدان المساهمة بقوات. وهي تود - مع جميع أعضاء المجلس - أن تستجيب لهذه الشواغل بأقصى فعالية ممكنة.

السيد فالد يفييزو (كولومبيا) (تكلم بالأسبانية): أود أن أتقدم إليكم، سيدي وزير الشؤون الخارجية لسنغافورة، بتحيات وفد بلادي وأن أعرب لكم عن سعادتنا البالغة لرؤيتكم تترأسون هذه الجلسة. وأود أن أبرز أهمية هذه المناقشة المفتوحة وكذلك نهج الاستماع أولا إلى البلدان المساهمة بقوات ثم إلى أعضاء مجلس الأمن.

وقد استمعنا في وقت سابق اليوم إلى البيانات التي أدلت بها عدة وفود حول هذا الموضوع. وفي هذا البيان، نعتزم الإشارة إلى بعض الأفكار التي أثيرت في تلك البيانات. ونود أن نعرب عن خالص شكرنا لعبارات الترحيب التي وجهت إلينا باعتبارنا أعضاء جُدد في المجلس من بعض ممثلي الدول والأعضاء المشاركين في الجلسة.

وفي معظم الحالات، لا تكون البلدان الأعضاء في مجلس الأمن هي نفس البلدان المساهمة بقوات. لهذا يكون من الضروري أن يقوم المجلس أولا بإنشاء آليات دائمة ومناسبة وذات صلة لإشراك البلدان المساهمة بقوات. ثانيا، ينبغي لهذه البلدان أن تستفيد من تلك الآليات. وقد أشار أحد الوفود صباح اليوم إلى عدم وجود مشاركة فعالة من جانب البلدان المساهمة بقوات في المشاورات المنتظمة التي يجريها المجلس.

وينبغي لكل بعثة أذن بها مجلس الأمن أن تضع آلياتها الخاصة للتعاون والتشاور مع البلدان المساهمة بقوات. وفي بعض الحالات قد يكفي عقد جلسة روتينية. وفي حالات أخرى، حيث تكون الأوضاع أكثر تعقيدا، يكون من الضروري اللجوء إلى آليات تشاور أكثر تقدما، يمكن تطويرها وتحسينها مع التجربة.

ونود أن نؤكد من جديد ما ذكرته وفود عديدة هذا الصباح: أن المشاورات ينبغي عقدها في وقت سابق بقدر كاف وينبغي الإعلان عنها في يومية الأمم المتحدة، حتى يمكن للقرارات التي يتخذها المجلس أن تستفيد من وجهات النظر التي تعرب عنها البلدان المستعدة لتوفير قوات لعمليات حفظ السلام. ولذلك، نوصي بأن يتضمن كل تقرير يقدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن التطورات التي تؤثر على البعثات في الميدان تقييمه للمشاورات الجارية مع البلدان المساهمة بقوات، سواء كانت مساهمة فعلا أو محتملة.

ونود أيضا أن نعرب عن تأييدنا لإحياء لجنة الأركان العسكرية، مع إعطائها ولاية موسعة من شأنها أن تلبي الشواغل التي أعرب عنها صباح اليوم، وفي حالة عدم حدوث ذلك، ينبغي أن ننشئ آلية مؤسسية دائمة للتشاور والتعاون مع البلدان المساهمة بقوات.

وأود الآن أن أتناول أهمية تعزيز تعاون أوثق بين مجلس الأمن والبلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات. أعتقد أن المجلس ينبغي أن يسأل نفسه عما إذا كان يفعل كل شيء ممكن لحث أعضاء الأمم المتحدة على أن يكونوا مساهمين

بقوات. وغني عن البيان أن المشاورات مع البلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات من شأنها أن تكون مختلفة عن تلك التي تعقد مع البلدان المساهمة فعلا بقوات. ففي حالة البلدان المساهمة المحتملة، يتعلق الأمر بإمداد المساهمين المحتملين بمعلومات كافية لدفعهم إلى المساهمة. ومن الواضح أن عمل مجلس الأمن ينبغي أن يكون أكثر نشاطا.

لماذا لا تساهم بعض البلدان بقوات؟ في بعض الحالات ثمة مسائل أمن داخلية تقيد المساهمة، ومن الواضح أنه ليس هناك كثير يمكن لمجلس الأمن أن يقوم به للرجوع في قرار سيادي كهذا. ومع ذلك هناك حالات أخرى تمنع فيها ضغوط سياسية داخلية دولة ما من أن تصبح مساهمة، وقد تكون هناك حالات لا يتخذ فيها حتى قرار من هذا النوع بسبب نقص المعلومات.

وفي هذه الحالة الأخيرة، يمكن أن يكون لمجلس الأمن، بالتنسيق مع الأمانة العامة، تأثير إيجابي إذا أراد أن يكون أكثر نشاطا. ويمكنه – على سبيل المثال – أن يوزع معلومات بشأن البعثة المقترحة، والوسائل المتاحة لتحقيق هدفها، والمخاطر والفوائد التي تنطوي عليها المساهمة في تنفيذها. والحكومات الوطنية ينبغي أن تحصل على المعلومات الضرورية حتى تتمكن من أن تبرر علنا قرارها بالمساهمة بقوات أو بمراقبين أو معدات. وبلوغا لهذه الغاية، يمكن للأمانة العامة أن تعمل بشكل أكثر نشاطا مع البعثات لتضمن إرسال المعلومات إلى العواصم بطريقة مناسبة.

وفي الختام، أود أن أؤكد على وقت إجراء المشاورات، وهذه مسألة أشارت إليها وفود عديدة هذا الصباح. يجب التشاور مع البلدان المساهمة بقوات عند بداية أية بعثة، وعندما تكون هناك تغييرات مقترحة لولايتها، وعندما تدخل مكونات جديدة فيها، وكلما كان ضروريا تعديل قواعد الاشتباك.

ونحن نرى أن هذه الظروف ينبغي أن تحدد مستوى أدنى من التشاور لتنظيم إدارة عمليات حفظ السلام التي يأذن بها مجلس الأمن. وينبغي للمجلس أن يطور علاقة ثقة متبادلة مع البلدان المساهمة بقوات، تساعد على منع اتخاذ القوات قرارات انفرادية، وتحقق تماسكا أكبر بين القوات المنتشرة في الميدان.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): إننا نثني على سنغافورة لمبادرتها بعقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بخصوص الموضوع الهام المتعلق بتعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات. السيد الوزير، إننا نقدر تقديرا عميقا وجودكم في هذا المجلس وكونكم تترأسون المناقشات بشأن هذا الموضوع الهام.

واسمحوا لي أيضا بأن أشكر كل الوفود التي وجهت كلمات تهنئة طيبة لنا بمناسبة انتخابنا مؤخرا عضوا غير دائم في مجلس الأمن لمدة عامين. وأود أن أؤكد لجميع الأعضاء أن موريشيوس عازمة على المساهمة بفعالية في عمل المجلس وعلى طرح منظورها في المناقشات، مع مراعاة الشواغل والتطلعات المشتركة لجميع أعضاء الأمم المتحدة.

ونحن نشكر أيضا الدول الأعضاء التي انتهت مدتها في المجلس وهي الأرجنتين، وكندا، وماليزيا، وناميبيا، وهولندا على إسهامها في عمل المجلس خلال مدة عضويتها.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب أولا وقبل كل شيء عن تقدير وفد بلدي لجميع البلدان المساهمة بقوات على المساهمة بقواتها حتى يمكن للأمم المتحدة أن تفي بمهمتها الأساسية الخاصة بصون السلم والأمن الدوليين في أنحاء العالم. ونحن ندرك التضحية الكبيرة التي تقدمها تلك البلدان في نشر رجالها ونسائها في حالات الصراع في أراض غير مألوفة باسم الأمم المتحدة. ونحن نعتقد أنه لا يمكن أن يكون هناك شك في أن تلك البلدان التي

تخاطر بأرواح أفرادها، يجب أن تشارك مشاركة كاملة في عملية صنع القرار في كل مرحلة من مراحل أية ولاية تهمها.

خلال جلسة الصباح، استمعنا إلى بيانات أدلى بها عدد من البلدان الهامة المساهمة بقوات، وهي لم تعرب عن شواغلها بشأن المشاكل العديدة التي تنطوي عليها عمليات حفظ السلام فحسب، وإنما قدمت اقتراحات قيِّمة عديدة لتحسين الحالة أيضا.

إن تجربة الأمم المتحدة الأليمة في الفشل في وقف الإبادة الجماعية في رواندا عام ١٩٩٤ وفي حماية السكان في سريبرينتسا حفزت في نهاية الأمر على إنشاء لجنة مستقلة رفيعة المستوى للقيام باستعراض شامل لعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. واليوم، لدينا تقرير الإبراهيمي، الذي هو خريطة هامة تبني لنا الطريق التي ستمكن منظمتنا من تحقيق نتائج أفضل من عمليات أكثر فعالية لحفظ السلام في السنوات المقبلة.

ومن نافلة القول إن التعاون الأكبر بين البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة ومجلس الأمن ينبغي أن يسفر عن نتائج أفضل لعملياتنا لحفظ السلام. ونجاح أية عملية لحفظ السلام وزيادة تفانيها يمكن أن يكفلا عن طريق التنسيق والإدارة الفعالة اللذين تشارك فيهما كل الأطراف المعنية. وقد أوصى تقرير الإبراهيمي بوضوح بقيام تعاون أفضل بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. وأكد مجلس الأمن بوضوح في القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠) عزمه، على مستوى رؤساء الدول والحكومات، على اعتماد ولايات محددة لها مصداقية يمكن تحقيقها ومناسبة. وعن طريق القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) أكد مجلس الأمن التزامه بعقد جلسات خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في مختلف مراحل إنشاء وتنفيذ عمليات حفظ السلام.

إن عقد هذه الجلسات السرية يمثل دون شك تقدما صوب مزيد من التعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات. بيد أننا نحن أعضاء مجلس الأمن ينبغي أن نعالج بجدية الدعوات والشواغل التي استمعنا إليها من البلدان المساهمة بقوات في مستهل هذه الجلسة، لا سيما فيما يتعلق بطلبها المشروع بشأن إضفاء الصفة المؤسسية على التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات.

ونحن نؤيد تماما الرأي القائل بوجوب تشاور مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات أثناء إنشاء الولايات. واليوم، فإن معظم القوات تنتمي إلى البلدان النامية، لأن البلدان المتقدمة النمو تزداد إحجاما عن تعويض أفرادها العسكريين للخطر في الخارج. ونحن في مجلس الأمن لا يمكننا أن نتغاضى عن تناقص أعداد القوات من البلدان النامية أيضا في الأعوام المقبلة، خاصة في الوقت الذي يعلم فيه الجميع أن الأمم المتحدة تنظم المزيد من عمليات حفظ السلام. وينبغي أن تؤخذ شواغل البلدان المساهمة بقوات على محمل الجد البالغ.

ويود وفد بلدي أن يضم صوته إلى أصوات الوفود الأخرى التي دعت على مر السنين واليوم أيضا، إلى إضفاء الصفة المؤسسية على المشاورات بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن، من خلال إنشاء جهاز فرعي مخصص تابع للمجلس، على النحو الوارد في المادة ٢٩ من الميثاق. وينبغي أن تناقش هذه المسألة بالكامل في المجلس في موعد مبكر.

وللبلدان المساهمة بقوات دور هام ينبغي أن تضطلع به بما أن وحداتها العسكرية مدعوة إلى تحمل المسؤوليات بأسلوب احترافي، وفقا لولاية البعثة. ومع أن مجلس الأمن مسؤول إلى حد كبير عن تصميم عمليات حفظ السلام،

فإن تنفيذ ولاية العمليات يقع بصورة أساسية على عاتق القوات التي يتم نشرها على أرض الواقع. وفي مجلس الأمن، ينبغي أن نضمن إجراء مشاورات مستفيضة مع البلدان المساهمة بقوات كلما كان هناك تفكير في تغيير ولاية أي عملية - ويمكن أن يتحقق ذلك على الوجه الأمثل في إطار الجهاز الفرعي المقترح. وصحيح أنه إذا لم يتم التشاور مع البلدان المساهمة بقوات عند إنشاء الولاية، فسيكون من الصعب على تلك البلدان أن تقيّم التطورات المحتملة على أرض الواقع تقييما واضحا.

إن نجاح أي مشروع يكمن إلى حد كبير في درجة التعاون والتشاور الحقيقيين بين مصممي المشروع ومنفذيه. ونعتقد أنه من الضروري إشراك البلدان المساهمة بقوات في المشاورات في مرحلة مبكرة قدر الإمكان. وأثناء هذه المشاورات المبكرة، ينبغي تزويد البلدان التي يحتمل مساهمتها بقوات بالمعلومات التي تتيح لها أن تحدد مشاركتها الفعلية على أرض الواقع.

وينبغي للأمانة العامة أن تقدم معلومات وافية ومستمرة للبلدان المساهمة بقوات بشأن كافة الجوانب، بما في ذلك الحالة على أرض الواقع، وتقييم المخاطر المحيطة بالعملية والتهديدات الأمنية التي تنطوي عليها. وفي مرحلة مبكرة من التشاور، يكون من المفيد، أيضا أن تراعى المدخلات المستمدة من وحدة الدروس المستفادة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام. ومن شأن هذه الخطوات أن تهيئ لتفاهم أفضل بين الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. وإذا تعززت الثقة بين جميع أصحاب المصلحة، سيكون بوسع البلدان المساهمة بقوات أن تقنع مشرّعيها الوطنيين وجمهورها العام بالالتزام بالمساهمة بقوات.

وينبغي لعمليات حفظ السلام أن تحظى بالقوات الملائمة والتجهيز الجيد بالمعدات، وذلك بغية الحد من الأخطار والاخفاقات. وفي هذا الصدد، تضطلع الأمانة العامة بالمسؤولية الأساسية عن تحديد أفضل القوات تدريبا وخبرة للعمليات على أرض الواقع. وفي حين ينبغي للأمانة العامة أن تقيّم بعناية التأهب الكلي للقوات المحتملة قبل نشرها، ينبغي للبلدان المساهمة بقوات أن تفهم أيضا أن إحدى طرق ضمان نجاح عملية ما تتمثل في الالتزام بتقديم وحدات جيدة التدريب، مع تزويدها بالمؤن والمعدات المناسبة واللازمة لدعم أفرادها على أرض الواقع. وينبغي للبلدان المساهمة بقوات وإدارة عمليات حفظ السلام أن تعملا بصورة وثيقة في إطار تعاون عسكري لضمان تمتع القوات التي يتم نشرها بالقدرة المثلى على أداء واجباتها بكفاءة. وهنا، فإننا نتفق مع اقتراح الهند بإحياء لجنة الأركان العسكرية.

وختاما، فإن المناقشة المفتوحة التي جرت اليوم قد وفرت لنا نظرة ثاقبة عن الحاجة إلى مزيد من التعاون بين مجلس الأمن، والأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات. ولا يساور وفدي أي شك ي أن مجلس الأمن يجب أن يعالج بجدية المسائل التي أثارتها البلدان المساهمة بقوات وأن يتخذ التدابير الملائمة للتكفل بالشواغل التي أعرب عنها في هذه المناقشة المفتوحة.

السيد عوني (مالي) (تكلم بالفرنسية): يسعد مالي أن ترى مجلس الأمن مجتمعا تحت رئاستكم، سيدي الرئيس، في هذه المناقشة العامة الهامة بشأن تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات. وأود أن أتقدم بالشكر إلى السفير محبوباني وفريقه على اتخاذ المبادرة بتنظيم هذه المناقشة بشأن موضوع هام بالنسبة لنا جميعا.

ويسر وفد بلدي أن يرى أن البلدان التي تكلمت في هذه المناقشة تمثل مجموعة واسعة النطاق من البلدان التي، شأنها شأن مالي، شاركت بشرف في عمليات الأمم المتحدة

لحفظ السلام على مر السنين. ومن الأهمية بمكان أن تؤخذ آراؤها في الاعتبار.

وتود مالي أن تسهم في هذا التفكير الجماعي بالتأكيد على النقاط التالية. أولا، نعتقد أنه التزام حقيقي للغاية بالنسبة لنا أن نشجع حوارا حقيقيا مع البلدان المساهمة بقوات. وبطبيعة الحال، فإن عملية إجراء المشاورات بين مجلس الأمن والأمانة العامة والمساهمين بقوات تعني عقد جلسات وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في البيانين الرئاسيين المؤرخين ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ و ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦.

غير أن هناك بعض أوجه القصور في هذا النظام، حيث يمكن أن نرى ذلك من المشاكل التي صادفتها قوة الأمم المتحدة للحماية في البلقان، وعملية الأمم المتحدة في الصومال، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ويجب أن نتوصل إلى تحسين إجراءات التشاور وفقا للميثاق وبما يسمح بالاستماع إلى المساهمين بقوات. عندما يتكلمون عن الاستخدام المحتمل لوحداتهم.

وبناء على ذلك، فإننا نرحب باتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٧ المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وقرار الجمعية العامة ٥٥/١٣٥ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، اللذين أيدا التوصيات التي قدمها الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام فيما يتعلق بتحسين المشاورات بين المساهمين بقوات، ومجلس الأمن والأمانة العامة.

وكما تؤكد الورقة الممتازة التي قدمتها سنغافورة بهذه المناسبة، يجب أن نعزز المشاورات وتبادل المعلومات مع البلدان المساهمة بقوات بشأن عمليات حفظ السلام، بما في ذلك التخطيط والإدارة والتنسيق. وفي هذا الصدد نؤيد عقد المزيد من الجلسات العامة كالجلسة المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بشأن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ونتفق مع القائلين بأننا سنتمكن بهذه الطريقة من بناء الثقة اللازمة لو أريد للدول الأعضاء أن توفر الموارد الضرورية وأن تضطلع بالمخاطر الكامنة في وزع عمليات حفظ السلام.

ولكن، وهذه هي نقطتي الثانية، هذه الثقة اللازمة جدا يجب أن تقوم على أساس شراكة حقيقية بين من يقررون ومن ينفذون. ولكن هذا التعاون الوثيق، كما ذكر مرارا وتكرارا، لم يكن متوافرا في حالة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وأيضا في الكثير من العمليات السابقة. واستفادة من دروس الماضي ورغبة في تفادي أي تكرار لهذه الأزمة، فإن مالي تود أن ترانا نلجأ لاستخدام المادتين ٤٣ و٤٤ من الميثاق حيثما أفاد ذلك وكان ممكنا. والمسألة في جوهرها تتمثل في دعوة الدول الأعضاء التي تقدم القوات المسلحة، وأقتبس هنا من المادة ٤٤، ”إلى أن تشترك في القرارات التي يصدرها [مجلس الأمن] فيما يختص باستخدام وحدات من قوات تلك الدولة العضو المسلحة“. وهذا ما ينبغي أن يحدث حتى فيما يتعلق بجميع جوانب التخطيط لمهام بعثات حفظ السلام، كما يجب أن ينطبق على تطوير الولايات وفيما يتصل بأمن وسلامة أفراد حفظ السلام.

وعلى الغرار ذاته، أود أن أشير هنا إلى العلاقات المتسمة بالثقة بين مجلس الأمن والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والتي قررا تعزيزها وتطويرها بروح من الشراكة عقب الاجتماع الذي عقد بينهما في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

وقد لاحظنا بالمثل مع الاهتمام الشديد المقترحات المقدمة في المناقشة العامة في نطاق اللجنة الرابعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ التي تناولت مسألة عمليات حفظ

السلام بكل جوانبها. وقد كرر أصحاب هذه المقترحات مقترحاهم هنا اليوم. ونوافق على هذه الآراء إلى حد كبير، وبوجه خاص ما ذكرته الهند والأردن وباكستان في هذا الصدد.

ولكفالة نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهذه هي نقطتي الثالثة والأخيرة، من الأهمية بمكان تعزيز قدرة الأمانة العامة على تخطيط ووزع وإجراء العمليات. وهنا نؤيد تمام التأييد التدابير الموصى بها في تقرير الإبراهيمي والتي أيدها الأمين العام في تقريره للتنفيذ المؤرخ ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

وفي الختام، أود فقط أن أقول إن الأمم المتحدة، في نظر مالي، لا يمكن أن يكون لها مستقبل كضامن للسلم والأمن الدوليين ما لم تحقق ثلاثيّة الحوار والشراكة والتحديث.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي هو ممثل رومانيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد دوكارو (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): لما كانت هذه أول مرة أتحدث فيها إلى هذه الهيئة الموقرة ذات الأهمية البالغة في الأمم المتحدة، اسمحوا لي بأن أتقدم بالتهنئة لجميع الأعضاء المنتخبين حديثا، ولا سيما لسنغافورة التي ترأس مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير. ويسرني سرورا عظيما أيضا أن أرحب بمبادرة الوزير جاياكومار والسفير محبوباني للحفاظ على ممارسة قيّمة خلال رئاستيهما لمجلس الأمن بإجراء مناقشة مفتوحة حول تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات.

ونحن ممتنون لرئاسة المجلس الحالية، ليس فقط لهذه المبادرة، التي تتيح لنا الفرصة لتناول مسألة حاسمة بالنسبة لنجاح أية عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في المستقبل، وإنما أيضا لما تلقيناه من ورقات للسياسات العامة شاملة وسليمة، تدفعنا للتفكير وتصلح كبداية جيدة لمناقشاتنا.

ويؤيد بلدي أيضا البيان الموضوعي الذي أدلت به رئاسة الاتحاد الأوروبي السويدية، عن أهمية تعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات. ونشترك معها فيما تراه من أن الأمم المتحدة التي تتحمل المسؤولية الكبرى عن المحافظة على السلام والأمن الدوليين يجب أن تعزز تعاونها مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي لها خبراتها وكفاياتها الخاصة في إدارة الأزمات والحيلولة دون نشوب أزمات جديدة.

وتلتزم رومانيا خلال ولايتها لمدة عام في رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بتحسين الحوار والتعاون مع الأمم المتحدة، وهي المنظمة التي تنفرد برسالة عالمية حقا، ومع كل المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية أيضا، والتي من شأنها أن تساهم في حل المشاكل التي ما زالت أوروبا تواجهها ولا سيما في ركنها الجنوبي الشرقي وفي منطقة القوقاز.

وتعلق رومانيا بوصفها بلدا مساهما بقوات في عدة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مختلف أنحاء العالم أهمية كبيرة على الخطوات المتخذة مؤخرا من جانب الأمين العام ومجلس الأمن بهدف التفكير مرة أخرى في أهداف وسبل تنفيذ مهام المنظمة بنجاح وإعادة صياغتها. ونرى من المشجع للغاية أن نرى بعض التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي وأيدها على النحو الواجب الأمين العام ومجلس الأمن قد تم تنفيذها أو هي في سبيلها إلى التنفيذ.

ومع تقديرنا لأهمية الدور الذي تؤديه الهيئات الدولية الكبرى وفرادى البلدان الكبرى، نرى من الغني عن القول أن

أخذ إسهامات كل الشركاء في العملية بعين الاعتبار يشكل شرطا مسبقا لتهيئة ظروف النجاح عند الاضطلاع بعمليات متعددة الجنسيات. ونحن نرى ضرورة تصميم آلية ثلاثية الأبعاد للتعاون بين الأمين العام ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. وفي رأينا أنه قد حان الوقت للتحول عن آلية تعمل بصفة مخصصة إلى آلية متكاملة ومؤسسية بدرجة أكبر، تسمح بمزيد من الشفافية والمصداقية اللازمتين لتحقيق مساعينا المشتركة. وينبغي أن تنفذ هذه الآلية التي تتوخى توفير المزيد من الشفافية والكفاءة في القيام بعمليات السلام منذ المراحل الأولى لإعداد ولاياتها واعتمادها وتنفيذها، وحتى ينجز عمل البعثة. وإذ نرحب بالقرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وبروح ذلك القرار الهام كما يشدد عليها المرفق الأول، نعرب عن اقتناعنا بأنه يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار لدى إنشاء هذه الآلية الحيوية للتشاور آراء البلدان المساهمة بقوات حول آليات عملها قبل أن تكون لتكوينها صفة مؤسسية.

وتشترك رومانيا في عمليات حفظ السلام منذ نيسان/أبريل ١٩٩١، وبلغ زخم المشاركة ذروته بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ وتموز/يوليه ١٩٩٧، حين تم وزع ألف مقاتل روماني من أصحاب الخوذات الزرقاء في أنغولا، فأصبحنا بذلك نحتل المرتبة الثامنة بين ٧٦ بلدا مساهما بقوات.

وأود أن أبلغكم في الوقت نفسه بأن الحكومة الرومانية الجديدة قد جعلت على رأس أولوياتها إعداد استراتيجية شاملة لمشاركة بلدنا في عمليات السلام تحت قيادة الأمم المتحدة. ويتمثل الهدف الأساسي لهذه الاستراتيجية، مع مراعاة التوصيات الواردة في القرار الذي اعتمدته مؤخرا اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بعد تحليل تقرير الإبراهيمي، في زيادة نوعية إسهاماتنا وحجمها على السواء، فضلا عن كفالة مستوى أرفع من الاستعداد والقدرة والتنوع.

وترى حكومة رومانيا أن مشاركة بلدنا في عمليات الأمم المتحدة لصون السلام ليست فقط إسهاما تفرضه التزاماتنا إزاء المنظمة العالمية، ولكنها أيضا مهمة أساسية القصد منها أن تيسر تحقيق بعض من أهدافنا السياسية.

وبتقديم مساهماتنا في جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلم والأمن العالميين، فإننا نتطلع إلى زيادة مشاركة رومانيا في التعاون السياسي والعسكري مع الهيئات الأوروبية والأوروبية الأطلسية الرئيسية وفرادى البلدان المنتمية إليها.

واسمحوا لي أن أذكّر بأن رومانيا كانت أحد البلدان التي قررت، على أساس طوعي، أن تزيد مساهمتها المالية تدريجيا في ميزانية الأمم المتحدة لحفظ السلام، بمناسبة مؤتمر قمة الألفية واستجابة لنداء الأمين العام بدعم إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويؤكد هذا القرار الذي اتخذ في مرحلة التحول الاقتصادي الشاقة، إصرار رومانيا على المساهمة في جهود المشاركة التي تبذلها الدول الأعضاء.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، أود أن أعلن أننا نؤيد تماما العملية الجارية التي تهدف إلى إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي استهلها مجلس الأمن والأمين العام، ونحن على استعداد لتقديم أفكارنا الناجمة عن خبرتنا التي تجمعت لدينا في ميدان عمليات السلام بقيادة الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المسجل على قائمتي هو ممثل السنغال. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كا (السنغال) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا في البداية أن أهنئكم يا سيادة الرئيس على تبوء بلدكم

سنغافورة منصب رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، الأمر الذي يصادف لحسن الطالع بدء عضويتكم في المجلس، وبداية قرن جديد وبداية ألفية جديدة. وتبشر هذه المصادفات بالخير لمجلس الأمن، وأود أن أغتنم فرصة انعقاد هذه الجلسة المفتوحة الأولى في هذا العام لأتقدم بتمنياتي لكم بالنجاح ولسائر أعضاء المجلس، ولا سيما الأعضاء الجدد، في أداء مهامكم الصعبة والحساسة خدمة للسلم في العالم.

ويود وفدي أيضا أن يرحب بمبادرتكم التي جاءت في وقتها المناسب تماما بتخصيص هذه الجلسة لتبادل وجهات النظر بشأن الحاجة إلى تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات في سياق تجميع جهود القوى الفاعلة بغية تحسين فعالية ومصداقية عمليات حفظ السلام. وقد أصبح هذا التعاون الثلاثي في الواقع إلزاميا اليوم لأن مبدأ حفظ السلام قد مر بتطورات لافتة للأنظار في السنوات الأخيرة.

قبل عقد مضى، كان دور قوات الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام غالبا ما يقتصر على الفصل بين الأطراف في الصراع من أجل رصد وضمان احترام تنفيذ وقف إطلاق النار أو اتفاق السلام بين الدول المتحاربة. وهذه العمليات أسهل نسبيا في إدارتها لأنها تطلبت ما يقل كثيرا عما تتطلبه الآن من حيث الوسائل المادية والمالية والموارد البشرية.

وفي هذه الأيام، وعلى الأخص في السنوات العشر الأخيرة، تطور مفهوم حفظ السلام تطورا كبيرا في مواجهة جيل جديد من الصراعات والحالات التي لم تكن معروفة من قبل. وهذه العمليات المتعددة الأبعاد قد أصبحت تدريجيا هي القاعدة. ومن المؤسف أن الأمم المتحدة تقتحم الآن أرضا مجهولة تتسم بحالات معقدة بل وليس لها إطار سياسي ومؤسسي محدد بوضوح، مثل حالة كوسوفو أو تيمور الشرقية. ويتطلب ذلك الحال أن تكون الأمم المتحدة قادرة على تعزيز قدرتها على الاضطلاع بهذه البعثات الجديدة على النحو الواجب بدعم من قوات حسنة الإعداد ومجهزة على نحو يدعو إلى الثقة لمجابهة حالات غالبا ما تكون شاقة.

ومن المؤكد أن بلدا ناميا مثل بلدي، شارك منذ عام ١٩٦٠ في جميع مسارح العمليات، هو في وضع يؤهله لتقييم المبادرة التي اتخذتموها يا سيدي سعيا لتحقيق قدر أكبر من الفعالية والمصداقية بطريقة عملية لعمليات حفظ السلام في المستقبل. والواقع أنه تحد من التحديات الكثيرة التي تواجه منظمتنا اليوم.

وقد استرعى وفد سنغافورة الانتباه، في الوثيقة S/2000/21، إلى صميم القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ والجمعية العامة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ تأييدا لتوصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بشأن تعزيز المشاورات بين البلدان المساهمة بقوات وبين مجلس الأمن والأمانة العامة، ولخص أحكام تلك القرارات. ويرى وفدي أن هذه التوصيات، ولا سيما الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق تابع للمجلس معني بعمليات حفظ السلام، بمثابة خطوات كبيرة في الاتجاه الصحيح. إلا أننا ندرك أنه يتعين أن تواصل جهودنا المشتركة دعمها ومواكبتها، شأنها في ذلك شأن جميع المساعي البشرية.

أليس من واجبنا أن نوجه أنفسنا بمزيد من الإصرار نحو إضفاء الطابع المؤسسي على عملية المشاورات بإشراك البلدان المساهمة بقوات على نحو أوثق في المشاورات من البداية حتى النهاية، منذ المراحل التحضيرية لعمليات حفظ السلام إلى تنفيذها وإنهائها؛ ومثل هذا النهج كفيل بإيجاد جو من الثقة وتمكين بعض البلدان المترددة، التي ما أن تحصل على المعلومات الكاملة، حتى تلزم نفسها إلزاما أكمل بهذه

العمليات. وبغية تحقيق هذا الغرض، اقترح تنفيذ التوصيات التالية بصورة عملية.

إن عقد جلسات بين أعضاء مجلس الأمن والأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات وبعناصر من الشرطة المدنية شيء مفيد بلا شك، ولكن هذه الجلسات ينبغي أن تضم أيضا البلدان التي تقدم مساهمات ضخمة لعمليات حفظ السلام، بمساهمتها، ضمن جملة أمور، في الصناديق الاستئمانية الخاصة أو بتوفير معدات سوقية هامة أو غير ذلك من الموارد. وينبغي إجراء مشاورات منتظمة مع جميع هذه الجماعات الفاعلة في كل مرحلة من مراحل صنع القرار المتصل بإنشاء عمليات حفظ السلام وإدارتها، وتقييمها وتصفيتها. أما الجهات الفاعلة الأخرى على المستوى الإقليمي التي غالبا ما تقوم بدور داعم لعمليات حفظ السلام، فينبغي في رأينا أيضا أن تشعر بأنها تشارك في إنشاء ولايات العمليات.

وينبغي أن يرتكز التعاون بين مجلس الأمن، والأمانة العامة، والبلدان المساهمة بقوات، كما قلت، على تدابير ترسي الثقة التي تتيح للمساهمين بقوات المشاركة في إنشاء الولايات، التي ينبغي أن تكون واضحة وذات مصداقية وممكنة التحقيق، حسبما بين تقرير الإبراهيمي.

ومن المستحسن أن يعالج التباين الموجود في إدارة عمليات حفظ السلام بين مواطني بلدان الشمال الممثلة في الإدارة على نحو مفرط، وبلدان الجنوب، التي تساهم بقوات ولكنها ممثلة على نحو ضعيف. وإحداث توازن أفضل بين جنسيات موظفيها سيمكّن من إجراء تقييم أكثر موضوعية لشواغل بلدان الجنوب فيما يتعلق بإدارة عمليات حفظ السلام.

ونحن نرى أنه ينبغي للأمانة العامة أيضا أن تنشئ ملفا لكل بعثة لحفظ السلام يتضمن أسماء الموظفين والمعلومات المتعلقة بالاتصال بإدارة عمليات حفظ السلام وغيرها من وكالات وهيئات الأمم المتحدة المشاركة في البعثة.

ومفهوم ”فريق الأصدقاء“، الذي أنشئ لبعثات مثل بعثة غينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى، يمكن أن يسهم إسهاما بارزا في تعزيز التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. ولذا فإني أؤيد بشدة مقترحات سفير فرنسا في هذا الصدد.

وختاما، أود أن أشدد على أن وفدي، في سعيه إلى تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بعمليات حفظ السلام في المستقبل بشكل سليم، يؤيد اقتراح المملكة المتحدة الرامي إلى إنشاء لجنة تقنية لدراسة جوانب معينة من تقرير الإبراهيمي، الذي نرحب كلنا بتوصياته السديدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل بولندا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ستانتشيك (بولندا) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أتقدم بالتهنئة إليكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وأود أن أعرب عن امتناننا لكم على عقد هذه المناقشة وعلى تزويدنا بورقة معلومات أساسية ممتازة، نرى أنها جاءت في وقتها تماما ومفيدة للغاية.

لقد أعلنت بولندا مشاركتها في تأييد البيان الذي أُدلي به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبالنظر إلى أهمية الموضوع المطروح في هذه المناقشة، أود أن أدلي ببضعة تعليقات تخصنا نحن.

لقد شمل البحث عن وسائل لتحسين فعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام جوانب عديدة. يتعلق أحدها بالتعاون مع البلدان المساهمة بقوات، ولاسيما في إطار

العلاقات مع الشريكين الآخرين: مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد سَلَّط الضوء على أهمية هذه المسائل تزايد مشاركة الأمم المتحدة مؤخرا في حفظ السلام و، الأهم من ذلك، توسّع طائفة المهام المضطلع بها في إطار عمليات السلام المتعددة الوظائف.

ومن جانبنا، بذلت هولندا كل جهد لجعل تعاوننا يبلغ أعلى المعايير، من حيث الكم والكيف معا. فخلال ٢٧ سنة من مشاركتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، خدم ٣٢ ٠٠٠ من الجنود البولنديين ورجال الشرطة المدنية وغيرهم من المتخصصين المدنيين تحت العلم الأزرق. وحاليا، يؤدي حوالي ١ ١٠٠ بولندي واجباتهم في بعثات تقودها الأمم المتحدة، وحوالي ١ ٣٠٠ يفعلون ذلك في بعثات أخرى أذن بها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وبالنظر إلى إمكانيات ميزانيتنا المتواضعة، تمثل تلك الأرقام حدود قدرتنا. ومع ذلك، فإننا لا نزال ندعم جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام، ونحاول، على الأقل على نحو رمزي، أن نرد بشكل إيجابي عندما تدعونا الأمانة العامة إلى المساهمة، بأن نقدم مزيدا من الأفراد العسكريين ورجال الشرطة أو المتخصصين المدنيين الآخرين. وفي السنة الماضية نشرت وحدة شرطة خاصة بولندية قوامها ١١٥ فردا في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونستكشف حاليا إمكانيات توزيع متخصصين مدنيين آخرين، بمن فيهم حرس سجون، وحرس حدود وضباط جمارك.

ومن خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع جيراننا وشركائنا الإقليميين نواصل تحسين معرفتنا وخبرتنا معا في مجال حفظ السلام. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أذكر أن الكتائب البولندية–الليتوانية والبولندية–الأوكرانية قد أنشئت بغرض المساهمة المشتركة في عمليات حفظ السلام وفي المبادرة المعنية باللواء العالي الاستعداد من القوات الاحتياطية المتعددة الجنسيات، التي ظلت تبلورها منذ فترة مجموعة من البلدان المهتمة. وتتولى بولندا حاليا رئاسة لجنة التسيير الخاصة بهذا اللواء. ومفهوم تشكيل وتطوير اللواء قد أُقِرَ في تقرير الإبراهيمي كحلٍ نموذجي ممكن لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على النشر السريع والعمل الفعال. ويسرنا أن نلاحظ نجاح نشر اللواء في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

وتفخر بولندا بإنجازاتها في الوفاء بالتزاماتها، وهو أمر – وأود أن أقول ذلك بوضوح – ما كان ممكنا بدون التعاون الجيد مع الأمم المتحدة، وخاصة الأمانة العامة.

ونحن نشارك في الرأي القائل بأن آلية إجراء المشاورات تمثل حجر الزاوية في التعاون بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة. ونعرب عن ترحيبنا بالجهود الرامية إلى جعل المشاورات مفيدة وجوهرية بصورة أكبر. وفي ذلك الصدد، ننظر إلى نتيجة المداولات المتعلقة بتوصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، باعتبارها تطورات إيجابية.

ونحن كمساهمين بقوات، تهمنا آراء أعضاء مجلس الأمن والبلدان الأخرى المساهمة بقوات، وخاصة فيما يتعلق بتشكيل عملية جديدة ما لحفظ السلام وتحديد ولايتها، أو عندما تكون هناك مناقشة بشأن تغيير ولاية عملية مستمرة تشارك فيها بولندا. وعلاوة على ذلك، نرحب بأن نستشار عندما تتخذ قرارات تؤثر على سلامة وأمن حفظة السلام. وفي ذات الوقت، نود أن تعرف آراؤنا خلال المشاورات. ونحن مقتنعون بأن أعضاء مجلس الأمن سيستفيدون خير فائدة من آراء البلدان المساهمة بقوات.

وقد قيل الكثير عما يسمى بالجلسات السرية بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، مع انعقاد جلسة واحدة من هذا القبيل حتى الآن. ونعتقد أن صيغة المناقشة هذه يمكن أن تتيح إمكانيات شيقة، ولذا فإنها تستحق أن تواصل.

وينبغي لتحسين المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات أن يساعد على تعزيز التفاهم المشترك بين جميع الشركاء المهتمين فيما يتعلق بالحالة على أرض الواقع، وولاية بعثة ما والمخاطر التي تواجه حفظة السلام. وفوق كل شيء ، نعتقد أن توثيق العلاقات بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن ينبغي أن يعزز الثقة المتبادلة ويمنع ما يمكن أن ينشأ من انقسام بين الذين يقررون والذين ينفذون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل بلغاريا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سوتيروف (بلغاريا) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على الطريقة الممتازة التي تؤدون بها واجباتكم كرئيس لمجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير في بداية ولاية بلدكم، سنغافورة، في مجلس الأمن. واسمحوا لي أن أعرب عن ثقتي في أنه لا يمكن للمجلس إلا أن يستفيد من معرفتكم الواسعة وخبرتكم.

والمناقشة المفتوحة الحالية بشأن مسألة تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة تستحق اهتمامنا الكامل والمزيد من النظر في سياق المناقشات المثمرة والبناءة التي تُجرى مؤخرا في مجلس الأمن واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ونحن ممتنون على ورقة المعلومات الأساسية المفيدة التي قدمها في الوقت المناسب السفير كيشوري محبوباني.

ونعرب عن تقديرنا للطريقة التي تدار بها مشاورات اليوم، معطيةً الفرصة لعدد كبير من الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن لأن يتكلم أولا. ونرى أن هذا الابتكار قد أثبت فائدته في عملية التقييم، وهو يثري المداولات في داخل المجلس.

وتؤيد بلغاريا البيان الذي أدلى به هذا الصباح الممثل الدائم للسويد باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد وفد بلادي تأييدا تاما المواقف والمقترحات التي عرضها بشأن تحسين التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. ولهذا، سأقتصر في بياني على بعض الملاحظات والتعليقات المبنية أساسا على تجربة بلادي ومشاركتها الطويلة الأمد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتلتزم بلغاريا التزاما صارما بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، التي لا تزال أداة فريدة ولا غنى عنها يستخدمها المجتمع الدولي في حفظ السلم والأمن الدوليين. وقد أعربت حكومة بلادي في العام الماضي تزايد من إدراكها لالتزامنا الصارم بهذا النشاط الجوهري الذي تضطلع به منظمتنا بأن قررت أن تزيد طواعية مساهمتها المالية في ميزانية حفظ السلام بمقتضى الأنصبة المقررة التي أقرتها الجمعية العامة مؤخرا. واتخذنا هذه الخطوة الهامة اعترافا بالإسهام الهائل الذي يمكن للموارد المالية المعززة أن تقدمه لمصداقية وفعالية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفضلا عن ذلك، زادت بلغاريا من وجودها الفعلي زيادة موضوعية في بعض البؤر الساخنة في الميدان. وقد حققت حكومة بلغاريا بنجاح في نهاية عام ٢٠٠٠ الهدف الذي وضعته، وهو أن يكون لها ١٠٠ ضابط شرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو و ٥٠ مراقبا للشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك - أي بزيادة ثلاثة أضعاف عن عام ١٩٩٩. وتحقيقا لهذا الهدف، وإعدادا للمشاركة في عمليات حفظ السلام في المستقبل، يجري بذل جهود إضافية لتعزيز القدرات الوطنية

للتدريب العسكري وتدريب الشرطة ولزيادة عدد الأفراد المتاحين لأغراض حفظ السلام. وفي هذا الصدد، تعطي حكومة بلادي أولوية لإمكانية المساهمة بفرقة عسكرية مستقبلا.

وفي هذا السياق، تعلق بلغاريا أهمية خاصة على زيادة تحسين التعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. ورحبنا بتقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام وصدقنا على النتائج والمقترحات اللاحقة للجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام بشأن طرائق التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات. ونرى أن يزداد تحول هذا التعاون إلى حوار صريح ومعزز وأكثر صلابة يستمر طيلة كل عملية النظر في الولايات وتشكيلها، وأثناء مرحلة التنفيذ فيما بعد.

ولما كانت المشاورات ترتبط ارتباطا مباشرا بالمسألة الأساسية لتشكيل ولايات واضحة وذات مصداقية ويمكن تحقيقها، فيجب إرساء هذه المشاورات على أساس سليم ضمانا للفهم المشترك للحالة في الميدان، علاوة على الأهداف والولايات الاستراتيجية التي قد يرى أنها ملائمة لبعثة معينة. ونرحب في هذا الصدد بقرار مجلس الأمن ١٣٢٧ (٢٠٠٠) كخطوة أولى في مساعينا المشتركة لاستكشاف سبل جديدة لتعزيز نظام المشاورات القائم. وإنشاء آلية جديدة سيمكن مجلس الأمن من الحصول على صورة أوضح للموارد المتاحة لبعثة معينة عندما يقرر الولايات وقوة الأفراد. وفي نفس السياق، فإن توفير مزيد من الشفافية أثناء العملية كلها قد تشجع الدول المساهمة بقوات على الوفاء الكامل بالتزاماتها. وفي هذا الصدد، نثني على تصميم جان - ماري غويهينو، وكيل الأمين العام، على تشجيع الحوار الدائم والانفتاح والشفافية بين إدارة عمليات حفظ السلام والدول المساهمة بقوات، بما فيها ما يتعلق بما يسمى بالقضايا الحساسة. ونثق في أن هذا النهج سيسمح للأمانة العامة بالتخطيط من حيث العمليات والسوقيات على نحو أكثر واقعية.

ويرى وفد بلادي أن أنشطة مجلس الأمن المتعلقة بحفظ السلام لا يمكن أن تستفيد إلا بالتعاون الزائد والمثمر مع البلدان المساهمة بقوات. والخبرة والمعرفة اللتان تحصل عليهما بعض هذه البلدان في مجالات منع الصراعات وإدارة الأزمات وحفظ السلام وبناء السلم قد تستخدمان في جميع مراحل المشاورات، بما فيها ما يتعلق بتشكيل الولايات وتنفيذها وإنهائها أو تغييرها تغييرا كبيرا.

وبلغاريا، إذ تدرك المسؤولية الأساسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين التي تقع على عاتق الأمم المتحدة، تزيد من إسهامها في تحقيق هذا الهدف عن طريق الاضطلاع بدور رئيسي في عدد من المبادرات التي تستهدف تعزيز قدرات بلدان جنوب شرقي أوروبا في مجالي إدارة الأزمات وبناء السلام. وقوة حفظ السلام المتعددة الجنسيات لجنوب شرقي أوروبا، المنشأة عام ١٩٩٨، على استعداد للانتشار في عمليات منع الصراعات وغيرها من العمليات المدعمة للسلام التي تفوضها الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد بدأ مقر القوة نشاطه في آب/أغسطس ١٩٩٩ في بلغاريا ويمارس عملياته الآن بالكامل.

وبلغاريا، بوصفها من البلدان المساهمة بقوات، تتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع الوفود بشأن القضية الهامة لتعزيز التعاون بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة من أجل تحقيق أهداف الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل نيبال. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئ شعب سنغافورة العظيم، وحكومتها، وأن أهنئكم، السيد الرئيس، بصفة شخصية، على انتخاب سنغافورة لمجلس الأمن في الخريف الماضي، وهو الانتخاب الذي تستحقه بجدارة. ومن محاسن الصدف أنكم تترأسون مجلس الأمن في الشهر الأول لعضويتكم في المجلس. ويقدر وفد بلادي تقديرا خاصا حضوركم، السيد الوزير، هذه المناقشة المفتوحة.

ونرحب بالأعضاء الجدد الآخرين في مجلس الأمن ونشكر الأعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم على عملهم الدؤوب باسم الدول الأعضاء.

وأشكركم، سيدي، شكرا جذيلا على اختياركم هذا الموضوع، الذي يتصل اتصالا وثيقا بالحالة الراهنة، للمناقشة المفتوحة. ويراودنا أمل كبير في أن هذه المناقشة، كما قلتم في ورقتكم،

> "ستؤدي إلى تحسين العلاقة بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة، وإلى روح جديدة من التعاون فيما بين الشركاء الثلاثة". (S/2001/21، المرفق، الفقرة ٨)

وما برحت نيبال تعتقد بشدة بأنه يجب على مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة أن تتحرك من التعايش الصعب الحالي إلى حقبة جديدة من التعاون والمشاركة. وهذه ضرورة طال أمدها لنجاح عمليات حفظ السلام. وبهذا الاقتناع، نبحث ونعمل دائما بدأب وبحسن نية لكي نعزز التعاون بين هذه الأطراف. ونرحب بالاستعداد الحالي لأعضاء المجلس لسماع آراء غير الأعضاء بشأن هذه القضية. وهذا مما يشجعنا تشجيعا كبيرا ويبشر بالخير لتحسين الحوار والتعاون.

وبوصفنا من البلدان الصغيرة، فإننا نظر إلى الأمم المتحدة على أنها معقل أمننا

ونرى أن السلم العالمي، في إطار مبادرة الأمم المتحدة وتحت مظلتها، يخدم المصلحة العامة للإنسانية. ولهذا ساهمنا بقواتنا، بصفة مستمرة منذ عام ١٩٧٥، في عمليات حفظ السلام. وقد ساهمت نيبال إلى الآن بما يقرب من ٠٠٠ ٤٥ فرد، ونحن الآن نحتل المرتبة الـ ١١ من بين أكبر المساهمين بقوات. ويساعد أفرادنا العسكريون وشرطتنا على حفظ السلام في آسيا وأفريقيا وأوروبا بروح مهنية سديدة، وقد فقد ٤١ من شبابنا الشجعان أرواحهم أثناء أدائهم واجبهم.

ولهذا، لدينا مصلحة كبيرة في تهيئة بيئة محسنة لحفظ السلام. ولهذا، نسعى بدأب لتعزيز قدرات الأمم المتحدة في حفظ السلام، ويشهد على ذلك أيضا انضمامنا في الشهر الماضي إلى توافق الآراء حول إنشاء ٩٥ وظيفة جديدة في إدارة عمليات حفظ السلام، رغم بعض التحفظات الإجرائية من جانبنا.

إن المجلس سجين ماضيه. وتشكيله يديم وضع القوة العالمية في عام ١٩٤٥. لقد أخفق في مواكبة التغيرات في الساحة العالمية. وقد فقد بعض المنتصرين في الحرب العالمية الثانية نفوذهم، واكتسب بعض المهزومين نفوذا سياسيا أو اقتصاديا ملحوظا. ونالت المستعمرات في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية الاستقلال، وإن لم تحصل على الحرية والمساواة الكاملتين، في عالم تسيطر عليه القلة، وانضمت إلى الأمم المتحدة. ولكن المجلس ظل إلى حد كبير غير تمثيلي و لم يصبح ديمقراطيا إلا بقدر ضئيل عبر السنين.

ورغم أن المجلس يواجه مشاكل هيكلية ووظيفية وحتى مشاكل تتصل بالمواقف، فما زال هناك الكثير مما يمكن أن نفعله، دون تغيير الميثاق أو هيكله، لزيادة التعاون وإقامة شراكة نشطة بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. وتحسين أداء عمليات حفظ السلام أمر

حاسم من أجل حفظ السلام في العالم إنقاذ الأرواح والحيلولة دون إخفاق البعثات.

والمنطق الكامن وراء تعزيز التعاون منطق غالب. وعلى سبيل المثال، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ لم تكن الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن مساهمة إلا بنسبة ٦ في المائة من القوات المنتشرة في مختلف البعثات، والبالغ عددها ٣٧ ٧٣٣ فردا؛ والأعضاء الحاليون في المجلس، الدائمون منهم وغير الدائمين معا، أسهموا بـ ٢٣,٨ في المائة من العاملين في مجال حفظ السلام. أما النسبة الساحقة الباقية، وهي ٧٦,٢ في المائة، فأسهم بها غير الأعضاء.

لقد أصدر المجلس عبر السنين العديد من الأحكام. كما يرد في بيانيه الرئاسيين في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ و ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٦ بعقد اجتماعات بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات، ولكن الروح الحقيقية لهذه الأحكام نادرا ما تُرجمت إلى ممارسة. وكثيرا ما كانت المشاورات وتشاطر المعلومات بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات من الأمور الشكلية والروتينية التي تتسم بطابع الطقوس الرتيبة.

والمشكلة الأساسية في هذه الأحكام أنها غنية في الإجراءات وفقيرة في المضمون. والمبادئ التوجيهية الموضوعية المعلنة بوضوح أكبر ضرورية لاستحداث طريقة عمل حسنة التحديد لتشاطر المعلومات وإجراء المشاورات.

وأرى أن الممثلين الدائمين للبلدان المساهمة بقوات تحولوا إلى لفيف يشعر بالإحباط والأسى. فعواصمهم تطلب بانتظام إحاطات إعلامية دورية وموضوعية عن بعثات حفظ السلام التي ينتشر فيها رعاياها. وما يحصلون عليه من المجلس والأمانة العامة لا يتجاوز المعلومات التي يمكن للمرء أن يحصل عليها من الصحف، أو حتى أقل من ذلك. واسمحوا لي أن أتساءل هل ينكر أحد أن نوع المعلومات والمشاورات المقدم حاليا إلى البلدان المساهمة بقوات يكفي عندما تكون أرواح قواتها معرضة للخطر؟

علينا أن نأخذ في الاعتبار أنه إذا قدم المجلس والأمانة العامة مزيدا من التعاون إلى البلدان المساهمة بقوات، أمكنهما بدورهما عندئذ أن يتوقعا استعدادا تعويضيا مساويا من جانب تلك البلدان. وسيسفر ذلك عن سيناريو يفوز فيه الجميع.

إن نجاح عملية حفظ السلام الناجحة يتطلب إحساس البلدان المساهمة بقوات بالملكية، والتعاون والتنسيق المتأنيين بين الأطراف الرئيسية والإدارة البارعة للخلافات، والفهم المعزز، والأداء الجماعي الأمثل بروح الفريق.

ولا نود انتظار فريق عامل رفيع المستوى يعرض صفقة إصلاحات للعمل. يجب أن يعتبر إصلاح مجلس الأمن عملا جاريا. ولدينا بالفعل إطار عمل طرحه المجلس، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٧ (٢٠٠٠) يعزز نطاقه ويوسعه إلى حد كبير. وتقرير اللجنة الخاصة المعنية بحفظ السلام وقرار الجمعية العامة ٥٥/١٣٥ اللاحق يشكلان أيضا خطوة إلى الأمام.

وتقرير فريق الإبراهيمي من أقوى ما يشهد على الحاجة الماسة إلى تعزيز التعاون بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. وتوصية ٦٤ (ب) تؤكد حتمية التشاور مع البلدان المساهمة بقوات قبل أن يتخذ المجلس قرارا بإرسال بعثة لحفظ السلام أو يصيغ ولايتها أو يغيرها، مثلما تؤكد حتمية الإحاطات الإعلامية الموضوعية.

ومن الناحية المثالية، يستدعي اتباع نهج متكامل حيال بناء الشراكات طائفة كاملة من التدابير لإزالة العراقيل وإقامة تعاون سلس بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات

والأمانة العامة طيلة دورة حفظ السلام، من البدء إلى التنفيذ إلى تصفية البعثة. والشراكة الفعالة تفترض ذهنا صافيا وقلبا منفتحا، فضلا عن الثقة المتبادلة بين الشركاء. وحفظا لقدسية الشراكة وحيويتها، يجب الإفصاح بشكل واضح وكاف عن قواعد اللعبة واحترامها بإخلاص والتقيد الصارم بها.

ويجب أن يكون هناك تدفق منتظم من المعلومات المفيدة ومشاورات مستمرة بين الشركاء. ويجب أن تكون المعلومات موضوعية وشاملة ومنتظمة. ويجب أن يجري تشاطر المعلومات الحساسة على نحو سري وبالصيغة الواجبة، وأن يقتصر ذلك على الشركاء، بحيث لا يجري إيذاء البعثة أو سلامة أو أمان العاملين في مجال حفظ السلام. وأفضل صيغة هي كفالة وصول البلدان المساهمة بقوات إلى الإحاطات الإعلامية التي تقدمها الأمانة العامة إلى مجلس الأمن.

ويجب إجراء مشاورات في جميع المراحل، قبل اتخاذ قرار يؤثر على سلامة وأمن المحافظين على السلام. وعندما يتخذ المجلس قراراته، يجب أن تكون المشاورات فعالة ومحددة ومتبادلة ومثمرة، ويجب أن تجري بأسلوب يضمن المراعاة الكاملة والدقيقة لآراء ووجهات نظر البلدان المساهمة بقوات. وإن لم يمكن إيضاح وجهات نظر البلدان المساهمة بقوات في قرار ما، وجب على المجلس أن يبذل جهدا لتوضيح سبب ذلك، حفظا لثقة البلدان المساهمة بقوات في العملية.

وبرغم أن الترتيبات الموجودة والمتوخاة تغطي إلى حد كبير مسائل المعلومات والمشاورات، فإنها تغفل تماما معالجة عدد من الشواغل الرئيسية للبلدان المساهمة بقوات. وتتعلق هذه الشواغل بصفة عامة بقضايا كثيرا ما تترابط، كمشاركة البلدان المساهمة بقوات في تخطيط البعثات وفي المساعدة على صياغة قواعد الاشتباك ودعم الأمن واستراتيجيات المخرج، وفجوات الالتزام وتحسين استعداد البلدان المساهمة بقوات.

وتؤمن نيبال إيمانا راسخا بأنه يجب على البلدان المساهمة بقوات أن تشارك من البداية في البعثات التي ستساهم فيها، ابتداء من التخطيط للبعثة والمساعدة على صياغة قواعد الاشتباك. وكما نعلم، هناك خلافات بين الثقافات والمذاهب العسكرية وهياكل القيادة والرقابة والبيئات الاجتماعية لشتى البلدان المساهمة بقوات. وإحضار كبار مخططي البلدان المساهمة بقوات إلى الأمانة العامة على أساس قصير الأجل للتخطيط للبعثات وللمساعدة في صياغة قواعد الاشتباك يساعد هذه البلدان على تجسير الفوارق وتفهم بعضها لبعض على نحو أفضل. وهذا حيوي بالنسبة لنجاح أية بعثة.

ومن المؤكد أن ترتيبات الأمن الاحتياطية واستراتيجيات الخروج تحقق العجائب، وبخاصة في تعزيز ثقة الدول الصغيرة والنامية، مثل نيبال، ذات القدرة المحدودة على معالجة الطوارئ. ولكن هذه العناصر لا تحظى دائما باهتمام المجلس والأمانة العامة. وانطلاقا من تجربتنا، فإن أمن وسلامة أفراد هذه الدول يحتلان مكانة عليا في أذهان البلدان المساهمة بقوات، حتى وإن كانت تعي تماما الثمن الذي قد تدفعه في نهاية المطاف مقابل إرساء السلام.

ومن الواضح أن قوات هذه البلدان المساهمة ليست مدربة بنفس القدر. فبعضها لا ينعم بترف الأسلحة المتطورة والاستعداد العسكري الفائق. ومع ذلك، فليس من المستغرب أن أطراف الصراع، بما فيها بعض الأطراف من غير الدول في عالم يتسم بالعولمة، قد تكون حائزة لأسلحة أكثر فتكا أو متمتعة باستعداد أكبر من حفظة السلام الذين ينتمون إلى الكثير من البلدان النامية، بل وحتى بعض البلدان المتقدمة النمو. والثقة في وجود غطاء أمني لحفظة السلام إذا

تدهــورت الحالــة أو إذا لزمــت التعزيــزات، بالإضافــة إلى استراتيجيات الخروج إذا تعين إخراجهم من مناطق الصراع، من شأنها أن ترفع معنوياتهم بصورة فائقة وتدفعهم إلى الأداء الأمثل. وهذا سيردع أيضا الأطراف المتصارعة عن تقويض جهود حفظة السلام أو مهاجمتهم.

وهذه التدابير تبني الثقة وتعطي أيضا حوافز للبلدان المساهمة بقوات لكي تشارك في حفظ السلام باستعداد أكبر، وتساعد على سد الفجوات في الالتزام. وقد أصبحت الفجوات في الالتزام مشكلة خطيرة بالنسبة للبلدان المساهمة بقوات والأمم المتحدة. والبعثات، مثل البعثة في سيراليون، تواجه نقصا في الالتزام بقوات من جانب البلدان المساهمة بقوات. ويوجد هنا خروج مستمر عن القياس. فالبلدان التي قد تسهم بقواتها على أساس الاستدامة الذاتية الكاملة لا تتعهد بإسهامها لسبب أو لآخر أما البلدان التي تفكر في الإسهام بقوات، فليس لديها الموارد التي تسمح لها بإرسال قواتها مجهزة تجهيزا كاملا إلى منطقة البعثة. ولهذا يجب على المجلس والأمانة العامة أن ييسرا مضاهاة مستوى القوات بمستوى المعدات للتقليل من فجوات الالتزام.

ويتعلق العنصر الآخر من عناصر فجوات الالتزام بعدم استعداد قوات البلدان المساهمة للانتشار السريع. وهذا الجانب الخاص يستدعي الارتقاء بالترتيبات الاحتياطية وضمان التدريب الواجب للقوات على الصعيدين الوطني والإقليمي. والدعم المقدم من الأمم المتحدة أو عن طريقها إلى البلدان المساهمة بقوات لتخصيص قوات تكرس لذلك. ولتوفير التدريب الضروري، يمكن أن يكون فعالا في بناء التزامها المعنوي واستعدادها للمساهمة بقوات في ظرف فترة قصيرة نسبيا.

وهناك بعض الأفكار التي تحتاج إلى الدراسة المتعمقة والتنفيذ لكي تحسن أداء عمليات حفظ السلام وتعزيز الشراكة الحقة بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. ونكرر الاقتراح بوجوب تشكيل مجلس الأمن جهازا فرعيا يضفي صبغة مؤسسية على مشاوراته مع البلدان المساهمة بقوات في الوقت المناسب وعلى أساس منتظم.

التعاون لا يمكن أن يبنى بين عشية وضحاها. وسيكون علينا أن نبذل الجهود ونستثمر الموارد على نحو منسق لتحقيق ذلك. إننا في الأمم المتحدة، نعمل في بيئة معقدة من الأولويات المتضاربة والمصالح الوطنية المتعارضة وتحول مسارح العمليات، بيئة يزيد من تدهورها الشعور بالكبرياء الوطنية والتعقيدات البيروقراطية. وهذا يزيد من ضرورة التعاون والحلول التوفيقية، وهو ليس بالمستحيل إذا أخذنا في الاعتبار الخير الأكبر للإنسانية.

وتساعد الأمم المتحدة على تحاشي حروب ذات أبعاد مدمرة. وهي تواجه الآن تحديات جديدة: الصراعات بين الدول. والتصدي للتحديات الجديدة يتطلب تفكيرا مبتكرا وأدوات جديدة. وهذا أوان التأمل والتراضي والابتكار. والبلدان المساهمة بقوات تعرض أقصى درجات تعاونها. ويجب على المجلس أن يبادلها بالمثل. والعمل معا بأذهان منفتحة وعزيمة قوية يمكننا من الابتعاد عن المعلومات المبهمة والمشاورات المشكوك فيها ويقربنا من حقبة من التعاون البنّاء والشراكة بين هذه الأطراف الرئيسية. فالتعاون والتفاهم والأهداف المشتركة والنهج التعاوني مفتاح النجاح. وهذا هو، لوفد بلادي، مجمل مبرر وجود الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بوصفي ممثل سنغافورة.

قبل إثني عشر عاما، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، نالت الأمم المتحدة جائزة نوبل عن حفظ السلام. واليوم، لا يحتمل أن يكون حفظ الأمم المتحدة للسلام مؤهلا للحصول على جائزة. فقد ذبلت الوردة. وتوضح

سلسلة من التجارب المدمرة على مر العقد الماضي، في أماكن مثل الصومال ورواندا والبوسنة وسيراليون، أن كل شيء ليس على ما يرام في عالم حفظ السلام.

أما الأخبار السارة فهي أن الأمم المتحدة تبذل جهدا أمينا للتحقيق في أوجه الفشل هذه. وجرى الكثير من إطالة التفكير ومشاورة الضمير بشأن أوجه الإخفاق ومواطن الضعف في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبخاصة من جانب الأمانة العامة. وتشهد على ذلك تقارير الأمين العام الجريئة عن سقوط سربرينيتسا، والتقصي المستقل للقتل الجماعي في رواندا عام ١٩٩٤ وبعثة التقييم بشأن الانهيار الذي حدث مؤخرا في سيراليون. وقد بنى الأمين العام على ذلك بالتفويض بوضع تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام، المعروف بتقرير الإبراهيمي. وقد جرى البدء بالفعل في تنفيذ بعض توصيات الفريق.

أما الأخبار السيئة فهي أنه لم يجر استيعاب الدروس بالكامل، سواء من جانب مجلس الأمن أو الأمانة العامة. ومن المفزع أن نشهد في عام ٢٠٠٠ تكرارا للمشاكل المتعلقة بحفظ السلام، رغم دروس الصومال والبوسنة في منتصف التسعينات. وكانت الحركة التي لم يسبق لها مثيل من جانب الهند والأردن، بسحب قواتهما من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون نتيجة لعدم تشاور مجلس الأمن مع البلدان المساهمة بقوات، تنبيها لجميع المسؤولين عن تصميم عمليات حفظ السلام ووضع ولاياتها.

وبرهن حادث بعثة الأمم المتحدة في سيراليون هذا على إحدى الحقائق الجوهرية التي يجب علينا أن نواجهها مواجهة صريحة وهي أنه لا يمكن أن يكون هناك حفظ للسلام دون حفظة سلام. ولو خسرت الأمم المتحدة ثقة البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، لكان هذا فعلا بمثابة دق ناقوس الموت أو إعطاء الدليل على انهيار أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولهذا كان من الهام اليوم أن يستمع أعضاء المجلس أولا إلى آراء البلدان المساهمة بقوات قبل الرد عليها. والحوار الثري الذي أجريناه منذ صباح اليوم يؤكد أننا اعتمدنا الصيغة السليمة لمناقشات اليوم.

ولقد استمعنا اليوم أيضا إلى مجموعة ثرية من المقترحات حول ما يمكن عمله لتوطيد التعاون مع البلدان المساهمة بقوات. ويقوم العديد من هذه المقترحات على أساس أفكار تضمنها تقرير الإبراهيمي. وبما أنني المتكلم الأخير في هذا النقاش، أود أن أبرز في إيجاز حفنة منها تستحق، في رأينا، دراسة أكبر بغرض تنفيذها المبكر.

أولا، توجد حاجة إلى أن يكون هناك وضوح فكري بشأن العلاقة بين الأطراف الثلاثة. ولقد تكلمت صباح اليوم، على سبيل المثال، عن العلاقة الثلاثية بين الثلاثة. ويعني هذا أنه ينبغي على الثلاثة جميعا أن يقيموا علاقات مباشرة بعضهم مع بعض. ومع ذلك، عندما استمعنا إلى شواغل البلدان المساهمة بقوات صباح اليوم، أدركنا أنه من المحتمل أن يكون النموذج العملي للأمم المتحدة ليس العلاقة الثلاثية ولكن العلاقة الخطية المستقيمة، والتي تقف فيها الأمانة العامة في الوسط. وعقب نقاش اليوم، نحن في حاجة إلى التأكد من أن للشركاء الثلاثة تفكيرا مشتركا لهيكل العملية التشاورية: هل ينبغي أن تكون ثلاثية الأضلاع أم من ضلع واحد مستقيم؟

ثانيا، اتفق جميع المتكلمين فعليا على أنه يجب علينا تكوين ثقافة اتصالات ومشاورات على جميع المستويات بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. ونظرا لهذا المستوى المرتفع من الاتفاق على الحاجة إلى مثل هذه الثقافة، فلماذا لم يتم تحقيقها حتى الآن؟ الموضوع المتكرر الذي سمعناه طوال صباح اليوم هو أن المشاورات ينبغي أن تكون طريقا من اتجاهين ويتطلب هذا درجة عالية من

الانفتاح والتحرك في الوقت الصحيح من جانب المجلس والأمانة العامة لتشاطر المعلومات الهامة مع البلدان المساهمة بقوات، لا سيما إذا كانت قواتها سوف تتعرض للمخاطرة نتيجة لقرارات المجلس، وفي الوقت ذاته الاستماع بعناية إلى البلدان المساهمة بقوات. ويعني هذا أيضا تكوين عادة التشاور مع البلدان المساهمة بقوات قبل اتخاذ قرارات رئيسية.

والمسألة الأخرى التي لم يتم حلها في مناقشة صباح اليوم هي ما إذا كان ينبغي التشاور مع البلدان المساهمة بقوات حول تنفيذ الولاية فحسب، أو حتى قبل ذلك، أي حول إنشاء الولايات. وتقول المادة ٤٤ من الميثاق، والتي ذكرها اليوم عدة بلدان مساهمة بقوات، أنه ينبغي دعوة كل من البلدان المساهمة بقوات إلى ”أن يشترك إذا شاء في القرارات التي يصدرها فيما يختص باستخدام وحدات من قوات هذا العضو المسلحة“. هل ينبغي أن يستمر مجلس الأمن في اطلاع البلدان المساهمة بقوات على كل الأمور وطلب رأيها بشكل منتظم وفي كل مراحل مداولاته بشأن عملية حفظ السلام؟

ثالثا، يبدو أنه كان هناك اتفاق عام بين البلدان المساهمة بقوات على أن الشكل الحالي لجلسة البلدان المساهمة بقوات لا يجدي، باستثناء الجلسة السرية التي عقدت بتاريخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر حول بعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ويمكن لهذه الجلسة في حقيقة الأمر أن تكون بمثابة نموذج لتحسين شكل وجوهر الجلسات السرية مع البلدان المساهمة بقوات. ومن الواضح أننا في حاجة إلى جعلها أكثر تفاعلا وإثمارا من أجل التوصل إلى حوار وتعاون أكبر في هذه الجلسات. ولقد تم وضع بعض المبادئ التوجيهية لجلسات البلدان المساهمة بقوات. وهناك حاجة إلى بلورة روح هذه المبادئ التوجيهية في الجلسات مع البلدان المساهمة بقوات.

رابعا، تشعر بلدان عديدة أيضا بأن هناك حاجة إلى آليات جديدة. وأشارت بلدان عديدة مساهمة بقوات إلى الفقرة ٦١ في تقرير الإبراهيمي، والتي اقترحت التنظيم المؤسسي للتشاور مع البلدان المساهمة بقوات من خلال إنشاء أجهزة فرعية مخصصة للمجلس، مثلما نصت عليه المادة ٢٩ من الميثاق. ويبدو أن ما من أحد يعرف لماذا لم يتم إدراج هذا الاقتراح في موجز التوصيات الرئيسية. إننا في حاجة إلى النظر مرة أخرى في هذا الاقتراح.

ويمكن، بالطبع، أن تكون هناك أشكال عديدة لهذا الجهاز الفرعي. ولقد اقترح عدد من البلدان، على سبيل المثال، لجنة للمساهمين بقوات لكل عملية لحفظ السلام. واقترحت المملكة المتحدة إنشاء فريق عامل لمجلس الأمن معني بحفظ السلام، وهو اقتراح أيدته وفود عديدة. وفي رأينا أنه لا ينبغي أن يحل فريق عامل محل الأمانة العامة، بل أن يكمل الأمانة العامة في تقديم أفضل المشورة الممكنة إلى مجلس الأمن حول أمور حفظ السلام. كذلك ينبغي ألا يضيف الفريق العامل طبقة أخرى من البيروقراطية، بل ينبغي أن يضيف قيمة إلى عمل المجلس. ومن ثم، ينبغي أن تكون لديه اختصاصات واضحة وواقعية ومركزة.

كذلك لن يحل الفريق العامل المقترح هذا، أو أية هيئة أخرى قد يتم إنشاؤها، محل الجلسات المباشرة الحالية بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات حول عمليات معينة لحفظ السلام. إذ ينبغي أن تستمر تلك الجلسات. ومع ذلك، بإمكان الفريق العامل أن يعزز الأسلوب الذي يتعاون به المجلس مع البلدان المساهمة بقوات. وينبغي أن يكون بمثابة جسر وظيفي للبلدان المساهمة بقوات، بحيث يضمن النقل المستمر للآراء والإسهامات وكذلك للخبرة والتجربة الثرية للبلدان المساهمة بقوات إلى المجلس.

خامسا، سمعنا اليوم مصطلحا آخر ذا أهمية وهو ”الثقة المتبادلة“. ويستطيع مجلس الأمن العمل في شراكة وطيدة، سواء عبر الفريق العامل المقترح المعني بحفظ السلام أو بشكل مباشر، مع البلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة من أجل معالجة المشاكل الرئيسية في ميدان حفظ السلام. ولا يمكن حل الفجوات الأخيرة في الالتزام بتوفير قوات لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلا على أيدي الشركاء الثلاثة مشتركين. ولا بد أن تكون البلدان المساهمة بقوات على ثقة بما يفعله مجلس الأمن والأمانة العامة، كما يجب أن يكون المجلس والأمانة العامة على ثقة بأن البلدان المساهمة بقوات قادرة على توفير القوات جيدة التدريب وجيدة التجهيز المطلوبة. وفي مجال له طابع أكثر عمليا مثل سلامة وأمن حفظة الأمم المتحدة للسلام، يجب على المجلس والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات التعاون على نحو وطيد لضمان عدم وجود فجوة أو تعارض في السياسات والتدابير اللازمة المطلوب تطبيقها. إن أرواح حفظة السلام تتعرض للخطر في كل مرة يرتكب فيها المجلس خطأ.

وأخيرا، أود دعوة جميع الأطراف إلى المساعدة في إيجاد روح تعاون جديدة بين البلدان المساهمة بقوات ومجلس الأمن والأمانة العامة. لذلك ينبغي علينا، نحن أعضاء المجلس، أن نغير موقفنا من البلدان المساهمة بقوات وأن ننظر إليها بوصفها شركاء، وليس أصحاب غنائم، في سعينا المشترك لتحسين فعالية عمليات حفظ السلام. وقد نتجنب، بروح المشاركة الجديدة، تكرار الكوارث التي رأيناها في العقد الماضي وربما نمهد الطريق لجائزة امتياز عالمية أخرى لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وقبل أن أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس، إسمحوا لي أيضا أن أعيد التأكيد على نقطة تناولتها في ملاحظاتي الاستهلالية صباح اليوم. نحن ما زلنا نأمل في أنه نتيجة للتبادل الثري للآراء التي استمعنا إليها اليوم سوف تصدر بعض التوصيات الملموسة. وإذا تم قبول هذه التوصيات، يمكننا عندئذ أن ننظر فيما إذا كان ينبغي للمجلس أن يتخذ قرارا أو أن يعتمد بيانا رئاسيا.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمتي. والمشاورات المتعلقة بهذه المسألة سوف تتواصل. الجلسة المقبلة التي يعقدها مجلس الأمن لمواصلة النظر في هذا البند من جدول الأعمال سيتحدد موعدها بالتشاور مع أعضاء المجلس.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.